جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا للفترة1981-2018

إعداد الطالبتان:
زراري حليمة
السهلي عزيزة

تحت إشراف الأستاذة
د.لمطوش لطيفة

لجنة المناقشة

لحسين عبد القادر	أستاذ محاضر أ	(رئيسا)
لمطوش لطيفة	أستاذ محاضر أ	(مقررا ومشرفا)
خيرجة حمزة	أستاذ مساعد أ	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي
الرقم.....م م/م ب ب/ج ا/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): لمعلوشي لطيفة

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ: أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981 - 2018

من إنجاز الطالب(ة): زراري حليمة

و الطالب(ة): المعلي عزيزة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقيم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
ويإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 22 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة: لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أهدي ثمرة جهدي البسيط هذا:

الى تلك العين التي سهرت لأجل أن تشرق على شمس الأمنيات، الى تلك الشمعة التي ذابت لأجل أن تنير لي درب الحياة الى قرة عيني،سندي وراحة بالي فتلك أمي حبيبتي الغالية نبع فخري واعتزازي.

الى الذي ساعدني على نهل العلم وكان مشجعي وسندي على اقتحام العوالم و كسر الحواجز ذاك أبي وروح حياتي.

الى ربيع البيت المشعة بالحياة أختي سارة.

الى شعاع صباحي، الى الذين رسموا بكفاحهم أجمل أحلامي وشيدوا لي بشقائهم طريق الفلاح الى إخوتي عبد الرحيم، خدلة، أيوب، خليل، الى أبناء أخي رحاب، زينب، سفيان.

الى ابن عمي زراري محمد الى كل الأهل والأقارب.

الى أطيب من عرفت السهلي عزيزة.

والى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

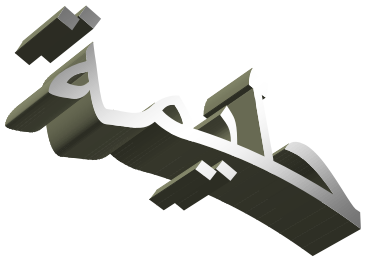

اهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وجزيل عطائك

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى روح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى والديا الكريمين اللذان سهرا على تربيتي و علماني أن الحياة نضال وكفاح

الى اخوتي و اخواتي وجميع اصدقائي و احبابي

الى استاذتي الفاضلة جزاها الله من فضله وكرمه

وجميع من يعرفني من قريب ومن بعيد أن شاء الله

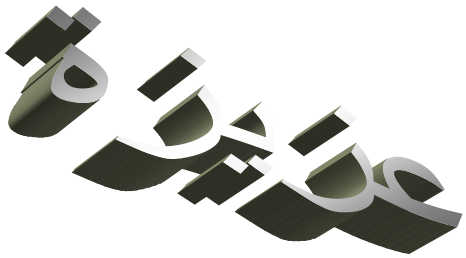

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حمدا خالدا مع خلودك، اللهم لك الحمد حمدا لا منتهى له دون علمك ومشيئتك.

الشكر لله عز وجل على كرمه وعطائه .

كل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة د.لمطوش لطيفة على قبولها الإشراف على هذا العمل وصبرها و تقديمها للنصائح والتوجيهات.

كما نشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية بأدرار.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل جبوري محمد على مساعدته طيلة المشوار الدراسي.

نشكر كل موظفي مديرية التجارة لولاية أدرار خاصة حشيفة الطاهر، جبريط نور الدين، بن لالة احمد، حمادو علال، كما لا ننسى رئيس المصلحة ميمي محمد.

الى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد خاصة شمياني بوبكر.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
كلمة شكر وعرفان	II
فهرس المحتويات	IV-III
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
مقدمة	أ....ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	4
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الادخار المحلي والنمو الاقتصادي	5
المطلب الأول: الإطار النظري للادخار المحلي	5
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	10
المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية	15
المطلب الأول: مسح لبعض الدراسات السابقة وطنية	15
المطلب الثاني: مسح لبعض الدراسات السابقة حول نيجيريا وبلدان أخرى	15
المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية	20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: دراسة تحليلية، قياسية ومقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981- 2018	
تمهيد	22
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرىOLS.	23
المطلب الأول:تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018	23
المطلب الثاني:تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018	32

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية للادخار المحلي والنمو الاقتصادي بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018	38
المطلب الرابع: مفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرىOLS	41
المبحث الثاني:مناقشة نتائج الدراسة القياسية المقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018.	42
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة	42
المطلب الثاني:تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1981-2018	43
المطلب الثالث:تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018	48
المطلب الرابع: المقارنة بين نتائج الدراسة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومناقشتها	51
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	54
قائمة المراجع والمصادر	57
الملخص	63

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم II-01	تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	25
جدول رقم II-02	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004	27
جدول رقم II-03	الاستثمار والمدخرات الوطنية(%من إجمالي الناتج المحلي) في نيجيريا للفترة 2012-2018.	33
جدول رقم II-04	معدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2001	35
جدول رقم II-05	المؤشرات الاقتصادية في نيجيريا خلال الفترة 1998-2006	36
جدول رقم II-06	المدخرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل الادخار في نيجيريا 1996-2005	37
جدول رقم II-07	توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة 1981-2018	42
جدول رقم II-08	نتائج التقدير لأثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	44
جدول رقم II-09	نتائج التقدير للتحويل اللوغاريتمي لدالة الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	45
جدول رقم II-10	نتائج تقدير النموذج الديناميكي	46
جدول رقم II-11	نتائج التقدير لأثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا	48
جدول رقم II-12	نتائج التقدير للتحويل اللوغاريتمي لدالة الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.	49

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم I –01	دالة الادخار	06
شكل رقم II –02	رسم بياني يوضح إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1981–2018.	24
شكل رقم II –03	إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في نيجيريا للفترة 1980–2018	33
شكل رقم II –04	إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال الفترة 1981–2018.	39
شكل رقم II –05	إجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في نيجيريا خلال الفترة 1981–2018.	39
شكل رقم II –06	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال 1981–2018.	40
شكل رقم II –07	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية في نيجيريا خلال 1981–2018.	40
شكل رقم II –08	الشكل الدالي لنموذج الدراسة في الجزائر	44
شكل رقم II –09	الشكل الدالي لنموذج الدراسة في نيجيريا	49
شكل رقم II –10	اختبار داربن واتسون للارتباط الذاتي	51

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة	اللغة الأجنبية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product
OLS	طريقة المربعات الصغرى	Ordinary Least Squares Method
GDPALG	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	Gross Domestic Product in Algeria
GDPNIG	الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا	Gross Domestic Product In Nigeria
SAVALGE	الادخار المحلي في الجزائر	Domestic Savings In Algeria
SAVNIGE	الادخار المحلي في نيجيريا	Domestic Saving In Nigeria

مقدمة

مقدمة

للادخار أهمية كبيرة في أي بلد باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، كما أنه أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول مهما كانت درجة تقدمها، وخاصة النامية منها والتي هي في أمس الحاجة إلى هذا الادخار لتمويل استثماراتها من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي ينعكس على مختلف الجوانب بما فيها (الاجتماعية والثقافية)، كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد يتطلب توفير موارد مالية ذاتية كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والمساهمة في الرفع من معدلات النمو. ولبلوغ هذا الهدف ينبغي على الدولة إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لمسارها التنموي واستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم الادخار المحلي.

ولتكوين طاقة إنتاجية جديدة لابد للمجتمع من تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية، كما أن المصدر الحقيقي للتكوين الإنتاجي هو الادخار بوصفه امتناعا عن استهلاك جزء من الناتج القومي بهدف تهيئته وتوجيهه لأغراض التكوين الإنتاجي. مما يؤدي إلى رفع معدل النمو والذي يعبر عن الزيادة المستمرة في مستوى الدخول الحقيقية للأفراد أو الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي للبلد، يرتكز الادخار على تكوين رأس مال ذاتي داخلي يكون مصدره الجزء المستهلك من دخول الأعوان الاقتصادية للبلد الذي يضمن تمويل دائم ومتزايد للاستثمارات المنتجة والداعمة للنمو، بدلا من الاعتماد على مصدر واحد ريعي في تكوين رأس المال والذي لا يمكن تصور تدفقاته المستقبلية في ظل نضوب الموارد الطبيعية وبالنظر إلى إستراتيجية تنموية مستدامة.

فالجزائر ونيجيريا بالتحديد يعتبران من الدول المصدرة للنفط إقليميا ودوليا، حيث تعتمد على العائدات البترولية بشكل كبير في تمويل قطاعات النمو، مما يعرضهما إلى أزمات وصدمات اقتصادية من فترة إلى أخرى، مما جعلهما تتخذان جملة من الإجراءات لتنويع مصادر تمويل التنمية بهذين البلدين

الإشكالية

وبناءا على ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالتالي:

ما أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ونيجيريا؟

تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

- ما المقصود بالادخار المحلي، وما هي عناصره والعوامل المؤثرة عليه؟
- ماهو النمو الاقتصادي، وما هي طرق قياسه؟
- فيما تتمثل العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي؟
- ما واقع الادخار المحلي في الجزائر ونيجيريا؟

- ما واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- الادخار المحلي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي
- توجد علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي

أسباب اختيار الموضوع

- التعرف على العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي .
- الرغبة في معرفة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا، باعتبارهما اقتصادين يعتمدان على الريع النفطي.
- قلة الدراسات في مجال المقارنة في هذا الموضوع.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الادخار المحلي وأثره الكبير على النمو الاقتصادي، الى جانب التأصيل النظري القوي لهذه العلاقة، كما أن الاقتصاد الجزائري له حاجة ماسة لتفعيل هكذا متغيرات لتحقيق التنويع شأنه شأن نيجيريا

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الادخار المحلي في الجزائر ونيجيريا والمقارنة بينهما إلى جانب تقدير هذه العلاقة قياسيا وتبيان مدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، وماهي الآليات الواجب إتباعها لزيادة الادخار المحلي وتفعيل أثره على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين الزماني والمكاني للدراسة كالتالي:

- الحدود المكانية: تتمثل في دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا.
- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (1980-2018).

منهج الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بالتطرق للمفاهيم الأساسية حول الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك لدراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا، إلى جانب المنهج الكمي وذلك لقياس الأثر الناتج عن علاقة الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي للمقارنة بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018.

صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهناها هي نقص المعلومات الخاصة بالادخار المحلي وصعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية، وعدم توفر الدراسات باللغة العربية فيما يخص نيجيريا فكانت معظمها باللغة الانجليزية. إضافة إلى الضغط خلال هذا الموسم نظرا للظروف الصحية التي تمر بها بلادنا والعالم.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين، فقد تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والنمو الاقتصادي، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، أين تضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الادخار المحلي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما. أما المبحث الثاني فتناول مسح لبعض الدراسات السابقة في الجزائر ونيجيريا وبلدان أخرى حول هذا الموضوع إلى جانب إبراز مساهمة الدراسة الحالية. أما الفصل الثاني فتمثل في دراسة تحليلية، قياسية ومقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981- 2018. والذي قسم بدوره إلى مبحثين، فالمبحث الأول تضمن دراسة تحليلية لواقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرى العادية. أما المبحث الثاني فتناول مناقشة نتائج الدراسة القياسية المقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للادخار المحلي والنمو الاقتصادي

تمهيد

يتميز الادخار بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، وذلك لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لجميع أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.فالنمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، فهو يعمل على زيادة الدخل لدولة معينة، وبالتالي الزيادة في تكوين رأسمال داخلي مما يساعد على زيادة الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تدعم النمو الاقتصادي.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خصص للمفاهيم الأساسية حول الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيهتم بمسح لبعض الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية حول موضوع الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الادخار المحلي والنمو الاقتصادي

يعد الادخار أساسا للنمو الاقتصادي والتطور في كل مجتمع. فهو مصدر تمويل الاستثمارات في أي بلد. فهذه الاستثمارات تعمل على رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تنعكس على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية وغيرها. ويتناول هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتمثل في الإطار النظري للادخار المحلي، والمطلب الثاني الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث العلاقة النظرية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول:الإطار النظري للإدخار المحلي

في هذا المطلب سوف يتم التعريف بمفهوم الادخار المحلي، عناصره والعوامل المؤثرة عليه، ولكن قبل هذا سيتم التطرق إلى مفهوم الادخار، أهميته وأشكاله.

أولا : مفهوم الادخار ودالته

1 – مفهوم الادخار : هناك عدة تعاريف للإدخار نذكر منها:

الإدخار لغة : إدخر الشيء يعني خبأه لوقت الحاجة [1]

أما إصطلاحا فيعرف الادخار كمايلي :

- **<u>التعريف الأول</u>** :الإدخار بمعناه الخاص ينصب على الدخول النقدية، و يعني تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة وإستخدام هذه المدخرات.[2]
- **<u>التعريف الثاني</u>**: يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك [3]. ويحدد بالعلاقة التالية: $S = Y - C$

حيث: (S)الإدخار، (Y) الدخل ، (C) الإستهلاك.

---

[1] عبد اللاوي ليندة ،**ثقافة الادخار في الأسرة الجزائرية** ، مجلة الصورة و الاتصال،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة تلمسان، العدد07 ،2014 ،ص01.

[2] ليندة عبد اللاوي ، **الادخار بين الثقافة والس يلسة الحياتية مقاربة انتروبولوجية ، مجلة انتروبولوجية الأديان** ، جامعة تلمسان، العدد20،2018،ص 261.

[3] عمر صخري،**التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السابعة ،2008، ص61 .

- **التعريف الثالث :** يعرف الادخار من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية على أنه دالة في معدل الفائدة، فازدياد معدل الفائدة يزيد ميل الأفراد إلى الإدخار. أما إنخفاض معدل الفائدة فيخفض الميل إلى الإدخار .أي أن الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة. فإذا رمزنا لمعدل الفائدة بالرمز (i) يمكننا وفقا لهذه المدرسة أن نكتب دالة الادخار كما يلي: $S = f(i)$[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف الادخار على انه توفير جزء من المال لاستخدامه لاحقا، فالادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد الاستهلاك، حيث يحتفظ به من اجل الاستثمار أو إشباع حاجات أخرى مستقبلا.

2- دالة الادخار: يمكن أن تعرف بأنها " عبارة عن جدول يبين المبالغ التي يرغب مستلموا الدخل ادخارها عند كل مستوى من مستويات الدخل".فالدخل يذهب للاستهلاك، وإذا ما تبقى جزء منه فانه يذهب للادخار. ولهذا فان الادخار هو دالة في الدخل ويمكن توضيح دالة الادخار بالرسم البياني التالي[2] :

الشكل رقم (I -01): دالة الادخار

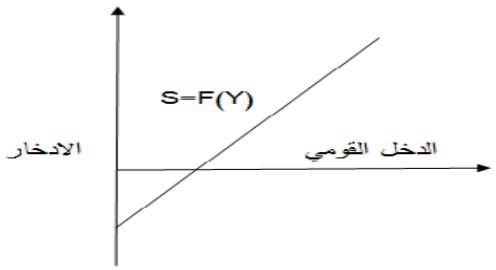

حيث S =الادخار،Y=الدخل

المصدر: محمود حسين الوادي وآخرون،الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،2010، عمان، الأردن، ص105.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للادخار وأشكاله:

1. **الأهمية الاقتصادية للادخار:** يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للادخار في النقاط التالية:
   - السماح للسلطات العمومية بتمويل المشروعات التنموية.
   - تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة للاستثمار .
   - الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم و الزيادة من عرض السلع والخدمات.

[1] أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2006 ،ص 98.

2 محمود حسين الوادي وآخرون،الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،2009،عمان، الأردن، ص104-105.

- خلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات عند توجيه الادخار للاستثمار.
- الحد من الاستهلاك الترفي والبذخ وهذا يؤدي إلى استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.
- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم.[1]

2. أشكال الادخار: هناك عدة تقسيمات مختلفة للادخار نذكر منها:

أ – **الادخار الإجباري:** هو الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، ويتضمن الادخار لصالح الدولة وذلك بالامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج واحتجاز جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام، وحصيلة الرسوم والضرائب على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، ويتضمن كذلك الادخار لصالح المواطن ويتمثل في التأمينات الاجتماعية والمعاشات. فالدولة تقوم بهذا النوع من الادخار باعتبارها ملزمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[2]

ب– الادخار الاختياري :هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ورغبته في الادخار دون وجود دافع خارجي يجبره أو يلزمه به، فوسائل الادخار الفردي متعددة نذكر منها:الحسابات الجارية، الودائع، شركات التأمين على الحياة، الأسهم والسندات.[3]

ثالثا: مفهوم الادخار المحلي

تعريف الادخار المحلي: هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أوالمدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات

[1] دحو محمد،صديقي أحمد،أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985–2017، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 08،العدد 04 ،أدرار ،2019 ،ص 667 .

[2] خلادي إيمان نور اليقين ،دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2011–2012 ،ص 63–64 .

[3] خلادي إيمان نور اليقين ، نفس المرجع السابق، ص 62–63 .

الاهتلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي. بمعنى أن:[1]

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي – قيمة الاستهلاك الكلي. .....**(1)**

رابعا: عناصر الإدخار المحلي والعوامل المؤثرة عليه :

1. **عناصر الادخار المحلي** : يتكون الادخار المحلي من ثلاثة فئات يتم توضيحها كمايلي :

أ – **ادخار القطاع العائلي:** يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لا ينفق على الاستهلاك من السلع والخدمات أي هو ما تبقى من الدخل المتاح، الدخل مطروحا منه الضرائب.

مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي – الاستهلاك العائلي. .....**(2)**

ب – ادخار المؤسسات: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار، فمدخرات قطاع الأعمال تتمثل في الأرباح المحتجزة كما تعتبر عادة المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات قطاع الأعمال.

و يمكن صياغة عناصر الادخار الصافي لقطاع الأعمال رياضيا بالمعادلة التالية:[2]

الادخار الصافي لقطاع الأعمال= الإيرادات الإجمالية – (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الاهتلاك + صافي الضرائب +الأرباح الموزعة). ....(3)

تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة ومواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج، أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع لأصحاب عوامل الإنتاج، وهذا في شكل أجور، مرتبات، فوائد، مكافآت، إيجار وبالنسبة لأقساط الاهتلاك فتخص كل الأصول المختلفة من أراضي، مباني، الآلات...، وبعد استبعاد صافي الضرائب المدفوعة تتبقى الأرباح الموزعة على أصحاب رؤوس الأموال.

ج – الادخار الحكومي : يقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية. ويرتفع حجمه بزيادة الإيرادات من جهة وانخفاض النفقات من جهة أخرى، أما إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهذا يدل على وجود عجز يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود

[1] أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970–2010، مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر، العدد 11،2012، ص35

[2] بن سعدة بلول ، دراسة السببية بين الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980–2016، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الكلي و المالية الدولية ،جامعة المدية (الجزائر)، مجلد 06، عدد01،2020،ص 171.

جديدة ، إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وعدم مقدرة أصحاب الدخول المحدودة على الادخار.[1]

1. العوامل المؤثرة على الادخار المحلي: لقد تعددت هذه العوامل ونذكر أهمها مايلي :

أ. **معدل النمو :** يعتمد هذا العامل على وجود ارتباط موجب وقوي بين معدل الادخار ومعدل النمو في الناتج المحلي الخام. فاختبار العلاقة بين الادخار المحلي والنمو موجبة. بمعنى أن الجزء الأكبر من نمو الدخل أي (الزيادة) يتم الاحتفاظ به لتنمية المدخرات مما يساهم في زيادة معدلات الادخار.

ب. **عجز الموازنة :** يقوم هذا الطرح على ما يسمى بمكافئ ريكاردو (Ricaradion Equivalance) الذي يقول بأن التغيير في الادخار المحلي يعوض بالكامل أي تغير يحدث في الادخار الإجمالي بمعنى أن العجز في الموازنة يتم تمويله بالقرو ض، الأمر الذي يدفع بالأجيال الحالية إلى زيادة مدخراتها لتسديد الدين المستقبلي غير أن بعض الدراسات لا تؤيد صحة هذه النظرية فالادخار يتأثر بالعديد من العوامل التي تجاهلتها هذه النظرية كضعف الترابط بين الأجيال المتعاقبة،عدم كفاءة سوق المال وعدم قدرة الأفراد على التوقع الرشيد للمستقبل.[2]

ج. **تدفق رؤوس الأموال** : العلاقة بين تدفق رؤوس الأموال والادخار المحلي على المدى القصير تكون سالبة بينهما بمعنى زيادة تدفقات الأموال الأجنبية تؤدي إلى نقص الادخار المحلي، حيث تنخفض أسعار الفائدة على القروض وينتعش الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار المحلي وهو الأثر السلبي المباشر. أما في المدى الطويل فتدفق رؤوس الأموال الأجنبية له أثر موجب من خلال تأثيره على الاستثمار والنمو، ويضاف إلى مظاهر تدفق رؤوس الأموال:المساعدات الخارجية، استثمار البنوك التجارية ومؤسسات الاقتراض، كفاءة الأسواق المالية.

د. **وفرة قروض المستهلكين :** وجد أن هناك علاقة عكسية بين توفر تمويل الاستهلاك والادخار المحلي ففي حالة غياب القروض أو صعوبة الحصول عليها يلجأ الأفراد إلى الادخار وخاصة في حالة الطلب على السلع المعمرة وبالمقابل فإن وفرة القروض تشجع على زيادة الإنفاق على استهلاك السلع المعمرة وتقلل من الادخار اللازم لتمويل مثل هذه النفقات.

هـ. **سعر الفائدة:** الكلاسيكيون يرون بأن هناك علاقة موجبة بين أسعار الفائدة والودائع الادخارية، فكلما ارتفعت معدلات الفائدة على الإيداع تزيد الودائع الادخارية. كما أشارت العديد من الدراسات إلى عدم استجابة الادخار المحلي للتغير في الفائدة، وذلك زيادة الفوائد تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي انخفاض

[1] بن سعدة بلول ، نفس المرجع السابق، ص 171-172 .

[2] مصطفى جاب الله ، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي و احتياطي الصرف الأجنبي حالة الجزائر 1990-2012 ، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر،العدد 8 ،جوان 2015 ،ص 12-13 .

معدلات الادخار وفق العلاقة العكسية بين الدخل والادخار وهو أثر الدخل. فزيادة معدلات الفوائد تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي بغية الاستفادة من العائد المرتفع وهو ما يطلق عليه بأثر الإحلال، فإذا تساوى أثر الدخل وأثر الإحلال لن يؤثر سعر الفائدة على الادخار[1].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أولى الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من اجل تحسين اقتصادها ومواكبة التطور الاقتصادي . وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وطرق قياس النمو الاقتصادي ونظرياته.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1 -**مفهوم النمو الاقتصادي:**

- **التعريف الأول:** يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.[2]
- **التعريف الثاني :** يتمثل النمو الاقتصادي في قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، أي زيادة الدخل لدولة معينة وذلك باستخدام عناصر الإنتاج.

2 -**مفهوم التنمية الاقتصادية:**

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية وفيمايلي سنقوم بعرض بعض تلك المفاهيم

- **التعريف الأول :** فقد عرفها الاقتصادي kindle berger على أن التنمية هي عبارة عن الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة ، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة.

---

[1] مصطفى جاب الله ، نفس المرجع السابق، ص 13 .

[2] حولية يحي، بلعربي عبد القادر، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، العدد الأول،2013، ص 371.

[3] بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه، الجزائر،2014، ص83.

- **التعريف الثاني:** عرفها كولين كلارك بأن التنمية هي الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.[1]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف التنمية على أنها إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لتحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع.

ثانيا أنواع النمو الاقتصادي: هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي نذكر منها:

- ✓ **النمو المكثف:** بمعنى نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي.
- ✓ **النمو العابر** : يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها فليس له صفة الاستمرارية.
- ✓ **النمو المخطط:** يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فان فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، ومرونة هذه الخطط.
- ✓ **النمو الموسع:** يتمثل في أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن[2].

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي : لكي يتحقق النمو الاقتصادي لأي بلد لابد من توفر مجموعة من العوامل نذكر منها:

- ➢ **العامل البشري:** إن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة، أي كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من النمو السكاني يؤدي ذلك إلى الرفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والعكس صحيح أي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة اكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي هذا يؤثر سلبا على معدل الدخل الحقيقي للفرد.[3]
- ➢ **العامل البيئي:** إن العوامل البيئية المناسبة من طبيعة، الأرض، المياه، المناخ...الخ تساعد كثيرا في ازدهار الاقتصاد ونموه، إلا أن بعض الاقتصاديون يعتبرون أن هذا العامل غير كافي لوحده، فيجب

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص298.

[2] زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهاد ة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص137.

[3] طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة –دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهاد ة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، نخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2016-2017، ص17.

توفر كل من رأسمال والمهارات الأساسية من أجل حسن استغلال الموارد، وأن يكون الطلب مبرر كافي من أجل الاستغلال.

- **تراكم رأس المال:** وهو مقدار كل ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، المؤسسات الإنتاجية وتكون حتما ناتجة عن الزيادة في حجم الادخار ويعتبر نسبة من الدخل التي يستغنى عنها في الاستهلاك.
- **التقدم التكنولوجي:** يعتبر من المحددات الأساسية في تحسين وزيادة عملية النمو الاقتصادي. بحيث يعبر عن درجة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، حيث زيادة الابتكارات والاختراعات تؤدي إلى تطور اقتصادي.[1]

ثالثا:طرق قياس النمو الاقتصادي: تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

1 –**طريقة القيمة المضافة:** تعرف بأنها ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج. أما حسابيا فتقدر كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة منتجات الوسيطية.	.....(4)

2 – **طريقة الدخل:** يعرف الدخل على انه مجموع المبالغ التي يمكن للمسير أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتيب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة ويعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة، ويقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي[2].

حيث أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني	.....(5) و

الدخل الوطني = مجموع الأجور+ مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح + مجموع الريوع	.....(6)

[1] طالب سومية شهيناز، نفس المرجع السابق، ص17–18

[2] زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة،2018–2019، ص76.

3 -**طريقة الإنفاق:** يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك على أساس أن عملية الإنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين مما يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل، وبالتالي فان:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي .....(7)

حيث أن الإنفاق الكلي: $Y = C + I + G + (X - M)$

حيث: Yالدخل الوطني، Cالاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)، I الاستثمار، G إنفاق القطاع الحكومي، X-M إنفاق القطاع الخارجي.[1]

رابعا النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:هناك نظريات عدة لتفسير النمو الاقتصادي نذكر أهمها كمايلي:

1. **النظرية الكلاسيكية:** تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وارتكز الكلاسيك في تحليلهم على أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقدوا بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.[2]

2. **النظرية النيوكلاسيكية:** ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث يقوم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ونذكر منه نموذجين:

أ - **نموذج هارود- دومار:** إن الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للادخار وكذلك معامل رأس المال/الناتج، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.

ب -**نموذج سولو:** يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وتتمثل المتغيرات الداخلة في النموذج في كل من العمل، رأس المال، الإنتاج ومردودية العمل.[3]

---

[1] زيان نورة، نفس المرجع السابق،ص77.

[2] مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي،الجزائر،العدد السابع،2016، ص262.

[3] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية الدكتورالية للاقتصاد و التسيير، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،2012-2013،ص38-40.

المطلب الثالث : العلاقة النظرية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي .

إن النمو الاقتصادي يعني التغير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة ، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة، أما الادخار فيتمثل في الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي والموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال والذي يخضع لمحددات منها النمو في معدلات نمو الدخل الحقيقي وبالتالي النمو الاقتصادي، فالعلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي تتمثل في العلاقة الطردية، فكلما زادت معدلات الادخار الذي يوجه بدوره إلى الاستثمار هذ ا يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي لذلك على السلطات من اجل إنعاش النمو الاقتصادي ، أن تسعى جاهدة إلى وضع سياسات مصرفية ومالية فعالة ومرنة من اجل تشجيع الافرد على الادخار والقضاء على ظاهرة الاكتناز وجعلها داخل الدورة الاقتصادية في شكل مدخرات طويلة ومتوسطة الأجل لتحقيق النمو وإعادة استقرار وتوازن الاقتصاد[1].

[1] دحو محمد، صديقي أحمد،مرجع سبق ذكره،ص668.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا.

المطلب الأول:مسح لبعض الدراسات السابقة وطنية

حاولت دراسة بن خليف طارق سنة(2016) توضيح دور الادخار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2012 باستخدام اختبار جرانجر، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة في معدل الادخار المحلي الحقيقي يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي، والدراسة السببية بين المتغيرين كانت في اتجاه واحد.

وجاءت دراسة كبير مولود سنة(2016)لإبراز التداخل والتأثير المتبادل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1970-2012 باستخدام بيانات بانيل، إذ أكدت الدراسة بأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين في دول عينة الدراسة.ويتأثر هذين المتغيرين تأثيرا ايجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى البعيد.

كما جاءت دراسة دحو محمد وصديقي أحمد سنة(2019)لتحديد أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1985-2017) باستخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل جرانجر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الادخار المحلي له تأثير على النمو الاقتصادي على المدى البعيد فقط ، وأن هناك سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الادخار وليس العكس.

وحاولت كذلك دراسة لهزيل طارق ولجلط إبراهيم سنة(2020)تبيان أثر الادخار المحلي على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ونموه الاقتصادي بصفة خاصة خلال الفترة 1980-2017 وقد تمت الدراسة باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ واستنتجت هذه الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل وأثر ايجابي بين المتغيرين في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وجاءت أيضا دراسة(Ahmed sellami, Abdelhak bentafat,Amal rahmane) سنة(2021) لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية وايجابية للغاية مع مستوى النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني :مسح لبعض الدراسات السابقة حول نيجيريا وبلدان أخرى

حاولت دراسة (Nurudeen Abu) سنة 2010 تحديد العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2007 باستخدام سببية جرانجر وتحليلات التكامل المشترك، ويشير اختبار

جوهانسون للتكامل المشترك إلى أن متغيرات النمو الاقتصادي والادخار متكاملة بشكل مشترك، وأن هناك توازنا طويل المدى بين الادخار والنمو الاقتصادي.

وجاءت دراسة (Akinbobola Temidayo, Ibrahim Taiwo) سنة 2011 لتتناول التحليل الوصفي للمدخرات والنمو في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1970-2006 وذلك باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي، وخلصت النتائج إلى أن مشكلة الاقتصاد النيجيري ليست مشكلة تعبئة المدخرات المحلية ولكن مشكلة الوساطة بين المدخرات والنمو في الاقتصاد. وبالتالي توصي الحكومة بضرورة تبني سياسة تعزز هذه الوساطة.

كما جاءت دراسة (Lawrence E.udousoro,Sunday A.Eko,Udonwa Ubong)سنة 2013 تؤكد على التحليل الديناميكي للادخار والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة1980-2010، فاعتمدت هذه الدراسة إعدادا للسببية المتغيرة مما يسمح بإدراج متغير ثالث في نموذج السببية، لهذا الغرض تم تضمين تدفق رأس المال الأجنبي في النموذج كمتغير مهم ثالث، يؤثر على كل من المدخرات والنمو الاقتصادي وسببية جرانجر الديناميكية وآلية تصحيح الخطأ، إذ أظهرت النتائج أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين المدخرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

وكذلك جاءت دراسة (EZe,onyebuchi Michael, Nwigboji Emmanuell)سنة 2016 لاختبار سببية جرانجر بين المدخرات المحلية الخاصة والنمو الاقتصادي في نيجيريا نموذج تودا ياماموتو خلال الفترة 1981-2014، باستخدام نموذج VAR واختبار السببية لجرانجر واختبار الثبات، وأثبتت النتائج أن الادخار المحلي الخاص له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، ووجود علاقة سببية كبيرة بين المدخرات المحلية الخاصة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

في حين جاءت دراسة (Josef Chukwudi Odionye,Okwudili Beede Emerole,Ugochukwu Sebastine Ugwueb) سنة 2016 لدراسة العلاقة بين المدخرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2013 باستخدام اختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون واختبار التكامل المشترك، ووصلت النتائج إلى وجود سببية أحادية الاتجاه من المدخرات إلى النمو الاقتصادي، وعلاقة ايجابية طويلة المدى بين المتغيرين.

وأثبتت دراسة (Stephen Egoro A &Obah Daddy Obah)سنة 2017 وجود اثر للمدخرات الوطنية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة 1990-2015 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بمساعدة نموذج Eviews 9، وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين المدخرات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.

وتناولت أيضا دراسة Mathias.A chuba,Wilson Ebhotemhen سنة 2019 العلاقة بين المدخرات المحلية والاستثمار والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1986-2017 باستخدام نموذج (VAR)، وتوصلت

هذه الدراسة إلى أن المدخرات المحلية الإجمالية لها تأثير ايجابي على الاستثمار المحلي الإجمالي، وهذا الاستثمار له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير له تأثير ايجابي ضئيل على إجمالي المدخرات المحلية.

وتناولت دراسة (Nwanne T.F.I.ph.D, Titus Freeman) سنة 2014 تأثير المدخرات والاستثمار على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970- 2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار داربين واتسون. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وأن التغير في حركات المدخرات المحلية الإجمالية له أثر سلبي وكبير على التغير في النمو الاقتصادي، والتغير في الاستثمار المحلي الإجمالي له أثر ايجابي وكبير على التغير في النمو الاقتصادي النيجيري.

كما تبنت دراسة (Richardson Kojo Edeme, Innocent Ifelunini)سنة 2015 ترابط المدخرات والتضخم والنمو الاقتصادي لإعادة فحص بيانات نيجيريا خلال الفترة 1980-2013 باستخدا م طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ووجدت الدراسة ارتباط التضخم ومعدل الفائدة سلبا بنمو الاقتصاد، بينما كان لسعر الصرف تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي. كما أثر النمو الاقتصادي والبطالة وسعر الفائدة الحقيقي سلبا على معدل التضخم، بينما كان للضرائب غير المباشرة تأثير ايجابي على التضخم.

وكذلك جاءت دراسة Ilugbemi,A.O Mukolu,M.O Ajayi,J.E سنة 2019 لتبين أثار متغيرات الاقتصاد الكلي، فجوة المدخرات، الاستثمار على الاقتصاد الكلي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2016 باستخدام نموذج ARDL وجوهانسون لاختبار التكامل المشترك، وخلصت الدراسة إلى أن الفجوة في الادخار والاستثمار لا تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

وحاولت دراسة (Emmanuel Anoruo,Yusuf Ahmad) سنة 2001 اكتشاف العلاقة السببية بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في الكونغو وساحل العاج وغانا وكينيا وجنوب إفريقيا وزامبيا، باستخدام اختبارات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ جوهانسون وجوسيليوس وأخيرا اختبار جرانجر. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومعدل نمو المدخرات، أما بالنسبة لاختبارات السببية لجرانجر فالنمو الاقتصادي يتسبب في معدل نمو الادخار المحلي في معظم البلدان قيد الدراسة.

وجاءت دراسة (Nicolas M,odhiambo) سنة2009، المدخرات والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا اختبار السببية متعدد المتغيرات خلال الفترة 1950-2005، ولدراسة ما إذا كانت المدخرات حقا تعتبر محرك للنمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء القائمة على الاندماج المشترك وجرانجر، فتوصلت النتائج إلى أن السببية ثنائية الاتجاه بين المدخرات والنمو الاقتصادي هي السائدة في المدى القصير، والتدفق السببي أحادي الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى المدخرات على المدى الطويل.

وتناولت أيضا دراسة (Qaid Abdullah,AL.Sadaee) سنة 2014 أثر الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تجريبية في اليمن خلال الفترة 1990–2012 باستخدام اختبارات dikey-fuller و perron Philips واختبارات جوهانسون وجوسيليوس واختبار جرانجر للسببية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع نمو الدخل الحقيقي في اليمن وأن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات موضوع الدراسة.كما أكدت الدراسة أن الادخار هو قوة الدفع المحركة للنمو الاقتصادي في اليمن.

كما جاءت دراسة (Reza Najarzadeh, Michael Reed and Mona Tasan) سنة 2014 لمعرفة العلاقة بين المدخرات والنمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1972–2010 باستخدام نموذج ARDL واختبارات السببية طويلة المدى .فأظهرت النتائج أن هناك تأثير ايجابي وهام للادخار على إجمالي النمو الاقتصادي وغير النفطي. وأن هناك علاقة سببية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والادخار ذات اتجاهين في إيران.

وأظهرت دراسة (Gungor Turan, Olesia Gjergji)سنة 2014 تأثير المدخرات على النمو في حالة اقتصاد صغير مفتوح ألبانيا خلال الفترة 1992–2012 باستخدام اختبار الاندماج المشترك لجوهانسون، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وعلاقة توازن مستقرة على المدى الطويل بين المدخرات والنمو الاقتصادي .

في حين جاءت دراسة فتحي أحمد علي آدم سنة 2015 التي أظهرت أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990–2013 باستخدام المنهج الإحصائي ومنهج التحليل القياسي. إذ استنتجت الدراسة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي وبين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان عكسية. والعلاقة بين الدخل المتاح والنمو الاقتصادي طردية. ففي بعض سنوات الدراسة يكون فيها الادخار المحلي سالب ومعدل النمو الاقتصادي موجب، مما يعني لجوء الجهات المسؤولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج أوالداخل لتغطية الفجوة.

كما أظهرت دراسة (Dhanya Jagadeesh) سنة 2015 التي توضح تأثير المدخرات على النمو الاقتصادي دراسة تجريبية في بوتسوانا خلال الفترة 1980–2013 وذلك باستخدام اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج هارود–دومار، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة كبيرة بين المدخرات والنمو الاقتصادي في بوتسوانا، ودعمت النتائج نموذج هارود–دومار الذي أثبت أن الادخار مرتبط بشكل ايجابي أو مباشر بالناتج المحلي الإجمالي.

وجاءت أيضا دراسة (Talent Zinyurugwi, Alexander mapfumo)سنة 2016 لتعزيز العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في زيمبابوي خلال الفترة 1980–2015 باستخدام التكامل المشترك وإجراء تحليلات الانحدار باستخدام الحزمة الإحصائية EVIEWS8.1، فوصلت النتائج إلى انه لا توجد علاقة طويلة المدى بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في زيمبابوي.

وتناولت دراسةAnthony siaw,Koduah Dawud, Robert Becker pickson سنة 2017 لمراجعة تحليل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة 2013-1970 باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة إلى أنه على المدى الطويل مؤشر أسعار المستهلك والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، أما التباطؤ في المدخرات المحلية له آثار سلبية وان كانت ضئيلة على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

وأكدت دراسة Nhung Thikim Nguyen, Hiephuu Nguyen سنة 2017 اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الفيتنام خلال الفترة 1986-2015 باستخدام نموذج ARDL، أن المدخرات المحلية ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي على المدى القصير. وتشير التقديرات على المدى الطويل إلى أن المدخرات المحلية هي محركة للنمو الاقتصادي في الفيتنام.

وجاءت دراسة Zelalem Adugnaw سنة 2018 تحليل العلاقة بين إجمالي الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في إثيوبيا دليل من تودا ياماموتو نموذج السببية باستخدام نموذج ARDL واختبار سببية جرانجر الذي طوره تودا ياماموتو.وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة المدى بين المدخرات المحلية الإجمالية والنمو الاقتصادي والسببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى المدخرات المحلية الإجمالية في إثيوبيا.

كما جاءت دراسة Yaya Keho سنة2019 لتحديد العلاقة بين المدخرات والنمو الاقتصادي في ساحل العاج خلال الفترة 1970-2016 باستخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك، منهجية ياماموتو لسببية جرانجر، وأظهرت النتائج أن المدخرات المحلية على المدى القصير والطويل مرتبطة بشكل ايجابي بالنمو الاقتصادي.

وتناولت دراسة محمود أحمد المتيم،أماني صلاح محمود المخزنجي سنة 2020 أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر) خلال الفترة 1990-2017، باستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار السببية لجرانجر واختبار التكامل المشترك، ووصلت النتائج إلى أن الادخار المحلي في مصر له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير معا.وهناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وذلك على المدى الطويل والقصير ووجود علاقة سببية بين المتغيرين.

في حين جاءت دراسة Artur Ribaj and Fitim Maxhuani سنة 2021 لإظهار أثر المدخرات على النمو الاقتصادي في بلد نامي حالة كوسوفو خلال الفترة 2010-2017باستخدام اختبار سببية جرانجر، وخلصت النتائج إلى أن الزيادة في تراكم المدخرات في البنوك التجارية في كوسوفو لها تأثير ايجابي على النمو.

وجاءت دراسة Md. Zamilur Rahman, Jannatul Ferdaus سنة 2021 آثار المدخرات المحلية والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة تجريبية في باكستان خلال الفترة 1973-2018 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير المرونة على المدى الطويل، وخلصت تحليلات السببية إلى وجود علاقة سببية

ثنائية الاتجاه بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في باكستان.

المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

أولا :ملخص الدراسات السابقة

من خلال مسحنا لعدد من الدراسات السابقة حول اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، اتضح لنا أن معظم الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية تتشابه مع موضوع الدراسة. فالدراسات الوطنية تشترك في نفس الإشكالية المتمثلة في ما اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟، رغم استخدامها لأدوات مختلفة وفترات زمنية متفرقة، إلا أنها توصلت إلى نفس النتائج متماثلة نسبيا والمتمثلة في وجود اثر ايجابي وعلاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.أما الدراسات الأجنبية فتختلف من حيث الإشكالية المطروحة والأدوات المستخدمة في الدراسة فهناك من استخدم نموذج ARDL ونموذج VAR وطريقة المربعات الصغرى واختبار السببية واختبار التكامل المشترك وهناك من استخدم المنهج الإحصائي الوصفي ومنهج التحليل القياسي كما أن هناك اختلاف أيضا في الفترة الزمنية، إلا انه اغلب هذه الأبحاث توصلت إلى وجود اثر ايجابي للادخار المحلي على النمو الاقتصادي في نيجيريا وبعض الدول النامية ووجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين، فدراسة Anthony siaw,Koduah Dawud, Robert Becker pickson سنة 2017 تأكد أن التباطوء في المدخرات له اثر سلبي على النمو الاقتصادي في غانا.

ثانيا :مساهمة الدراسة الحالية

من خلال مسح الدراسات السابقة حول اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبلدان نامية أخرى فان هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة كونها ستتناول هذا الأثر في وضع مقارنة بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 باستخدام القياس الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للادخار المحلي والنمو الاقتصادي، حيث يساهم الادخار المحلي في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى العلاقة التي تربط الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي، ثم الانتقال إلى مسح العديد من الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية، وأخيرا عرض مساهمة الدراسة الحالية والتي تنطوي على مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والنيجيري في قياس العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في الدولتين.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية، قياسية ومقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية، قياسية ومقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018. مع تحليل ومناقشة النتائج. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرى العادية OLS .

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية المقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018.

المبحث الأول : دراسة تحليلية لواقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرى OLS

طبقا لبيانات وإحصائيات اقتصادية سيتم تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981 -2018.

المطلب الأول: تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018

يعتبر الادخار المحلي مصدرا هاما وفعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية. فمعظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار المحلي قد حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وقد اتبعت الجزائر عدة سياسات من أجل تنمية الادخار المحلي.

أولا: تحليل واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018

1 - **واقع إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي:** يحسب إجمالي الادخار المحلي على أنه إجمالي الناتج المحلي ناقص نفقات الاستهلاك النهائي.[1]

سنتطرق هنا إلى مؤشر يقيس تيار الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1981-2018). هذا المؤشر عبارة عن نسبة إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي. ويوضح هذا المؤشر الجزء الذي لم يوجه للاستهلاك من إجمالي الناتج الذي تم إنتاجه داخل الدولة، فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي: (إجمالي الادخار المحلي/ إجمالي الناتج المحلي) x 100. ويعتبر أهم مؤشر لمعرفة مدى أهمية الادخار المحلي في تطور النشاط الاقتصادي.[2]

1 مؤشرات التنمية العالمية .بنك البيانات .مجموعة البنك الدولي تاريخ الاطلاع12/04/2021www.worldbank.com

2 أحمد سلامي وآخرون، محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2015)، مجلة الباحث،عدد17،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر، 2017، ص288.

الشكل رقم (II -02): رسم بياني يوضح إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018.

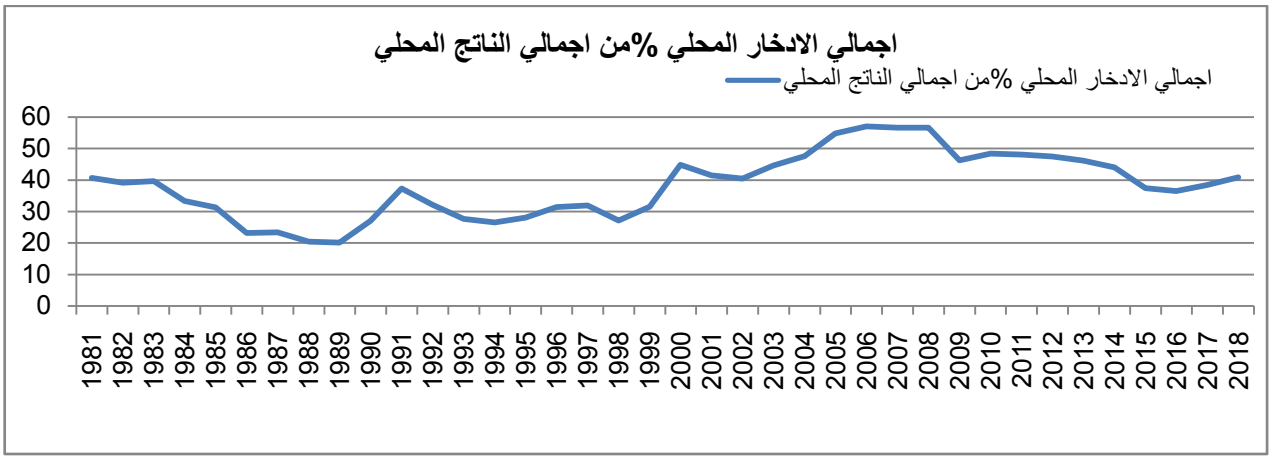

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج EXCEL

من خلال المنحنى البياني نلاحظ انه هناك عدة فترات متباينة:

- **الفترة من 1981-1989**: في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري انخفاض في أسعار المحروقات وهذا ما أدى إلى تدهور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر مما خلف اضطرابات مالية كبيرة، فقد بلغ إجمالي الادخار المحلي سنة 1981، 40.7% من إجمالي الناتج المحلي، وعرف إجمالي الادخار المحلي انخفاض خلال هذه الفترة، حيث انخفض الى33.40 % سنة 1984 و23.23 % سنة 1986 وواصل انخفاضه حتى وصل إلى أدنى نسبة 20.19% سنة 1989.
- **الفترة من 1990-1991**: خلال هذه الفترة عرف إجمالي الادخار المحلي تزايد مستمر عن الفترة السابقة حيث بلغ سنة 1990 27.09% وسنة1991 37.35%. وهذا راجع لإصدار قانون النقد والقرض الذي ينظم السياسة النقدية، حيث قام هذا الإجراء بإعادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي، وتحفيز عملية الادخار للمشاركة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، والسماح للمزيد من البنوك المحلية والأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر[1]. هذا ما شجع الادخار المحلي في هذه الفترة.

[1] كبير مولود،الادخار ودوره في النمو الاقتصادي،دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص علوم اقتصادية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2016-2017،ص270.

- **الفترة من 1992-1998** خلال هذه الفترة عرف إجمالي الادخار المحلي تراجعا، حيث بلغ سنة 1998 27.21% ويرجع هذا التراجع إلى عدم الاستقرار الأمني في فترة الإرهاب التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات والذي أثر بنسبة كبيرة على الأحوال الاقتصادية في الجزائر[1].
- **الفترة من 1999-2018** في هذه الفترة عرف الادخار المحلي في الجزائر زيادة بصفة مستمرة خاصة منذ بداية سنة 2000 حيث بلغ إجمالي الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي 44.84%. وأن هذه الزيادة في الادخار المحلي تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن سنة2005 إلى غاية سنة 2008 عرف الادخار المحلي تزايدا كبيرا حيث تعدى نسبة 50% وحققت أعلى نسبة في سنة 2006 حيث بلغ 57.06%.ولكن في منتصف سنة 2014 عرف إجمالي الادخار المحلي تراجعا حيث بلغ 44.10% وذلك نتيجة التقلبات الحادة في أسعار النفط، [2] فبدأ في التراجع إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ نسبة 36.59% ثم بدأ في تزايد طفيف من سنة 2017 إلى سنة 2018 التي عرفت نسبة 40.95%.

2 - واقع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

تعتمد الجزائر على المداخيل النفطية في تمويل نفقات الاستثمار وفي حال تراجعت هذه التدفقات تلجأ إلى المصادر الخارجية للتمويل وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد. لهذا ينبغي الاعتماد على المصادر الداخلية واستغلالها عقلانيا لتحقيق الأهداف المرجوة.

الجدول رقم (II-01): : تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

	حجم الادخار المحلي مليار دج	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	إجمالي الادخار(%من الناتج المحلي الإجمالي)
1990	134.86	555.8	24.26
1991	278.48	844.5	32.97
1992	287.02	1050	27.33

[1] تليلي بشير، بوخاري عبد الحميد، قياس مدى مساهمة الادخار المحلي في زيادة الاستثمارات المحلية في الجزائر 1994-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة غرداية ، المجلد،17،العدد 25،2021،ص 209.

[2] سلامي أحمد و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص288.

2000	1746.4	4123.5	42.35
2001	1770.8	4260.8	41.56
2002	1761.5	4541.9	38.78
2003	2267.7	5247.5	43.21
2009	4614.7	9968	46.29
2010	5810.3	11991.6	48.45
2011	7025.1	14588.5	48.15
2012	7705.1	15853	48.60
2013	7691.2	16647.9	46.19
2015	6234.7	16702.1	37.33
2016	6343.1	17406.8	36.44

المصدر عياد السعدي، العرباوي منال، محددات السلوك الادخاري في الجزائر والعوامل المؤثرة (دراسة قياسية للفترة- 1990-2016)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكادمية، العدد1،الجزائر، ص324-326.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود تطور ملحوظ في حجم الادخار المحلي في الجزائر. باستثناء بعض السنوات التي عرفت تراجعا في حجم المدخرات المحلية. حيث عرفت سنة 2002 انخفاضا طفيفا عن السنة الماضية قدر ب 9.3 مليار دج ولم تعرف بعد ذلك المدخرات المحلية تراجعا إلا عقب الأزمة المالية العالمية حيث انخفض حجم الادخار المحلي سنة 2009 و2010بنسبة 26.18% و7.06%على التوالي. ثم بدأت تعرف انتعاشا حيث شهدت السنوات 2011، 2012 و2013 ارتفاعا في معدلات الادخار المحلي خلال فترة الدراسة ولكن سرعان ما تراجعت في سنة 2015 بانخفاض قدره 17.46% عقب أزمة انخفاض أسعار النفط التي عرفتها الدول المنتجة للنفط.[1]

[1] عياد السعدي، العرباوي منال، محددات السلوك الادخاري في الجزائر و العوامل المؤثرة (دراسة قياسية للفترة- 1990-2016)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكادمية، العدد1، الجزائر، ص326.

3 - تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة1999-2004

يقصد بالادخار الحكومي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية فقط، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها. ولدراسة الادخار الحكومي بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم (II-02): تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الادخار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر: عدوان رشيد، مولحسان أيات الله، تطور الادخار الحكومي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد04،جوان2013، ص28.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ادخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 1999 الى2004، ففي كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير، ونجد أن هناك عجز في السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقات العامة على التوالي 9961.7 مليار دج، 1752.69مليار دج، 1775.3 مليار دج ويعود سبب هذا العجز إلى ارتفاع نفقات التسيير خلال هذه السنوات، فمثلت المدخرات نسبة 22.6% من ميزانية التسيير في سنة 1999 لترتفع هذه النسبة في سنة 2000 إلى أكثر من 84%، أما سنة2004 فبلغت نسبة تغطية الادخار الحكومي لنفقات التسيير 53.3%. ففي سنة 1999 رغم أن الميزانية العامة قد حققت عجزا في تلك السنة، إلا أن نسبة الادخار الحكومي إلى ميزانية التجهيز قد بلغت 94% وبلغت هذه النسبة إلى أكثر من 224% في سنة 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض ميزانية التجهيز لسنة 2000 والى النمو الكبير للإيرادات العامة، كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز في سنة 2001 و2002، أما في سنة 2004 فبلغت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز بنسبة 78.2%.

[1] عدوان رشيد، مولحسان أيات الله، تطور الادخار الحكومي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد 04، باتنة، جوان2013، ص28.

وأهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية التي لعبت دورا مهما في تطوره، إذ أن قيمة الجباية البترولية تفوق قيمة المدخرات الحكومية في كل السنوات.[1]

ثانيا: تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تحولات عميقة، خاصة في فترة الثمانينات التي عرفت انخفاضا في أسعار البترول وأثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، وهذا ما دفعها الى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية لدعم المشاريع والمخططات التنموية و تحقيق النمو الاقتصادي.

1 - مرحلة التسيير الاشتراكي 1962-1989

خلال مرحلة 1962-1966 ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كان في سنة 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80% من الواردات تأتي منها. قامت الدولة الجزائرية بأول إجراء حيث قررت حضر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك وذلك تجنبا لتحويل قيمتها إلى فرنسا ووضع حاجز لهروب رؤوس الأموال. فقد ترك الاستعمار اقتصادا عديم القاعدة الصناعية، بالإضافة إلى تهريب الأموال إلى الخارج والمقدرة ب 110 مليار فرنك والتهرب من تسديد 20مليار فرنك كدين مما تسبب في إخلاء الخزينة وامتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع. إضافة إلى تخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية وحرق 3000هكتار من الغابات وقتل الماشية. ووفقا للمنهج الاشتراكي قامت الدولة بعدة إجراءات منها:[2]

- تأميم أراضي المستعمرين وتطبيق النظام الذاتي طبقا للمرسوم 1963.
- تأميم البنوك وإصدار العملة الجزائرية سنة1963.
- إنشاء شركات وطنية هامة أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 وتأميم المناجم سنة 1966.
- ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام 1956 في جميع المواثيق الوطنية، ابتداءا من

ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق الجزائر 1964، والميثاق الوطني 1976.

- وخلال المرحلة من أواخر 1966-1980 اتسم الاقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية، معتمدا التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقيام بمجموعة من

[1] عدوان رشيد، مولحسان أيات الله، المرجع السابق ذكره،ص28-29.

[2] عبد الجليل هجيرة،العوامل المؤثرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر2016-2017، ص56.

المخططات التنموية المتمثلة في المخطط الثلاثي 1969/1967 وقد خصص له مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمارات في المجالات الصناعية، ولكن ما نفذ منها خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج[1]، والمخطط الرباعي الأول 1970/ 1973 فقد زادت نسبة الزراعة ب 62%عن المخطط الثلاثي . المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد خصص له مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية والمرحلة التكميلية 1979/1978بلغ مجموع الاستثمارات سنة 1978 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت انجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج [2]. انتقلت الجزائر إلى مرحلة أخرى والتي تميزت بوجود مخططين هما المخطط الخماسي الأول 1980-1986 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.فالمخطط الخماسي الأول 1980-1986 كان يهدف إلى تغطية كافة الاحتياجات في أفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة ، وكذلك توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة، بالإضافة إلى بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة، و التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي. كما يمكن تلخيص توجيهات فترة 1989 في استمرارية استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات، وتنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية . والعمل على إنشاء مخططات الولاية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي ، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط. [3] أما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 فتمثلث أهدافه الرئيسية في تشغيل 946000عامل جديد بمتوسط سنوي 189200 منصب شغل جديد ونسبة نمو سنوي 4.6%، و 550مليار دج سنويا وبمعدل نمو استثماري يقارب 7.3% في العالم. مع تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6%، ورفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة5.9%سنويا.

وقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل التضخم بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتزايد العجز في الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع عبء الدين الخارجي، ولعل السبب الرئيسي هو انخفاض أسعار البترول سنة 1986، هذا ما دفع الاقتصاد الجزائري للقيام بالإصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق.[4]

---

[1] عبد الجليل هجيرة، نفس المرجع السابق،ص57-58-59

[2] عبد الجليل هجيرة، المرجع السابق ذكره، ص60-61-62

[3] مقلاني عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائ ر1990-2012،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014-2015ص37-38.

[4] مقلاني عادل، المرجع السابق ذكره، ص38-39.

2 - الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1989-1995

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، ونشطت المفاوضات بينهما وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي. وفيمايلي أهم البرامج:

- **برنامج الاستعداد الائتماني الأول:من 31ماي 1989 الى30ماي 1990:** سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19%عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع بنسبة 2.9%سنة 1989 حيث انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8%، فالجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.[1]
- **برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 الى 30مارس1992:**لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة في 21أفريل 1991، واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيمايلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.[2]

وخلال هذه الفترة انخفضت المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.69 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين من 73.9%سنة 1991 الى76.5% سنة 1992. وتحقق فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73 مليار دولار والواردات 8.3 مليار دولار. ولكن مع بداية سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا ب 100 مليار دج أي بنسبة 7.4%من إجمالي الناتج الداخلي وذلك بسبب قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991.،إضافة إلى ذلك انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65

[1] قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2015، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2017-2018 ص 50.

[2] قابوش فريال، نفس المرجع السابق، ص50-51

دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة.[1]

- **اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1افريل 1994 إلى 31مارس 1995**:لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى مساعدات من صندوق النقد الدولي من اجل تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، كما طغت عراقيل وقيود أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إبرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة، وتتجلى هذه العراقيل فيمايلي :

ارتفاع حجم خدمات الدين، حيث بلغت خدمة الدين 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل عائدات الصادرات الكلية التي تبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي سنة 1993.حدة مشاكل البطالة 1.5 مليون عاطل في ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني المقدر ب 4%سنويا. شهد القطاع الزراعي خلال سنة 1993 حالة جفاف وانخفاض الإنتاج الحقيقي بمعدل 4%.عجز الخزينة الذي سجل 9.2%من الناتج الداخلي المحلي مقارنة ب1.3%سنة 1992.ويهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار المالي(تخفيض التضخم) ،إنشاء فرص عمل وبناء سكنات ومساعدة الشبكة الاجتماعية الضعيفة.[2]

3 -**الاقتصاد الجزائري في مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998** لجأت الجزائر إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، والذي يهدف إلى تحقيق نمو متوسط5%من إجمالي الإنتاج الخام(PIB) خارج المحروقات، وكذلك تخفيض نسبة التضخم الى 10.3%، مع التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم للسلع، وكذلك الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي، وان يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في تحقيق معدل نمو وصل إلى 4.5% سنة 1997 وتحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 وانخفاض معدل التضخم إلى 7%سنة1997 وارتفاع الإيرادات إلى 34% سنة 1997 وتقليص المديونية.[3]

[1] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره،ص51

[2] عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره،ص71-72

[3] كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر2005، ص 63-64.

4 - الاقتصاد الجزائري ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي وتوطيد النمو الاقتصادي2001-2018.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525مليارد ج قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دج. وتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، التنمية المحلية والبشرية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات [1]. ثم جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي قدرت اعتماداته المالية الأولية 8.705 مليارد ج، إضافة إلى مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليارد ج وبرنامج الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي لامتصاص السكن الهش، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية سنة 2009 قدر بحوالي 9.680 مليارد ج.أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 قدر غلافه المالي الإجمالي 21.214 مليارد ج فالبرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار وفي ظل استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة على تنفيذها مطلع 2001 تبنت الحكومة برنامجا جديدا للنهوض بالاقتصاد الوطني المتمثل في برنامج توطيد النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019 باحتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات قدرت ب 5600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا[2].

المطلب الثاني:تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018

في العديد من الاقتصاديات النامية وخاصة إفريقيا، يعتبر الادخار والاستثمار محركين ضروريين لتكوين رأس المال ومن تم تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

أولا: تحليل واقع الادخار المحلي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018

توفر المدخرات للبلدان النامية بما في ذلك نيجيريا من رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه عند الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة في أنشطة الإنتاج والتي تؤدي إلى خلق فرص العمل وتقليل الاقتراض الخارجي للحكومة.

[1] بوشارب ناصر،خزار راضية اسمهان،انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي2001-2019 على التشغيل والبطالة في الجزائر،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، المجلد04-العدد01، جوان2019،ص120.

[2] بوشارب ناصر، خزار راضية، نفس المرجع السابق، ص121.

الشكل رقم (II -03) إجمالي الادخار المحلي من إجمالي الناتج المحلي في نيجيريا للفترة 1981-2018

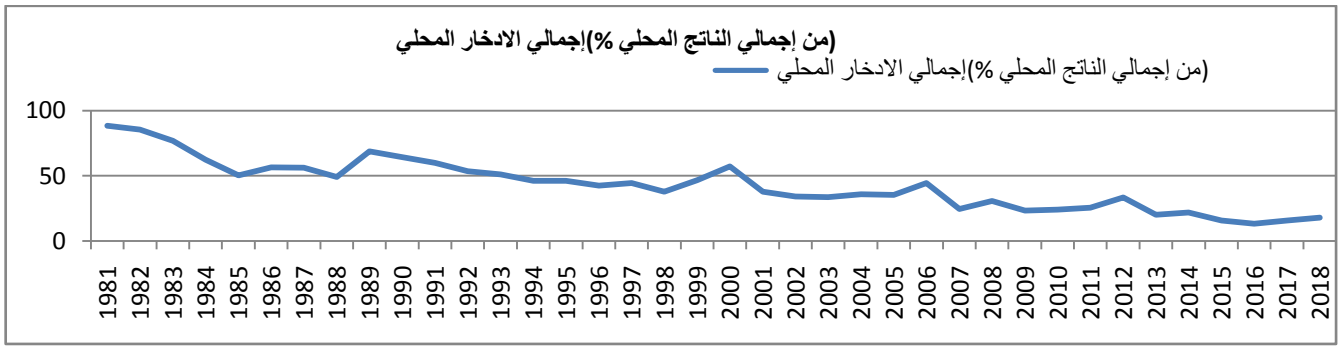

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج EXCEL

نلاحظ من خلال المنحنى أن الادخار المحلي خلال الفترة 1981-2018 في نيجيريا عرف انخفاضا متواصلا مع وجود بعض التذبذبات حيث قدرت أعلى نسبة 88.38%سنة1981، وأدنى نسبة 13.08%سنة 2016، فالضائقة المالية التي شهدها القطاع المالي في التسعينات أدت إلى انخفاض كبير في الادخار المحلي، وكذلك نتيجة لارتفاع معدل الفقر، وانخفاض مستوى الدخل المتاح، مما يعكس اضطراب في الاقتصاد الذي تميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم. فهذه البيانات المتاحة تظهر أن ثقافة الادخار في نيجيريا سيئة جدا.

جدول رقم (II -03):الاستثمار والمدخرات الوطنية(%منGDP) في نيجيريا للفترة2012-2018

التعيين / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الادخار الوطني	30.2	26.7	26.9	26.1	25.2	25.1	23.9
العام	7.2	2.2	3.9	5.1	4.4	3.5	2.9
الخاص	23.1	24.5	23.0	20.9	20.8	21.6	21.0
الاستثمار	22.4	23.6	23.2	23.3	23.0	22.9	22.8
العام	6.2	6.3	6.2	6.4	6.1	6.1	6.0
الخاص	16.2	17.3	17.0	16.9	16.9	16.8	16.8
رصيد الحساب الجاري	7.8	3.1	3.7	2.8	2.2	2.2	1.1

Source : Nigeria IMF country report no.14/103,April 2014,p23.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي المدخرات الوطنية بلغ 30.2%في سنة 2012 ثم انخفض في سنة 2013 حيث وصل 26.7% وبعدها عرف ارتفاعا طفيفا في سنة 2014، كما واصل انخفاضه حتى بلغ 23.9%سنة2018. أما الاستثمار فقد عرف ارتفاعا في سنة 2013 حيث بلغ 23.6% وبعدها بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 22.8% سنة 2018.أما رصيد الحساب الجاري بلغ أعلى نسبة في سنة 2012 إذ وصل إلى 7.8% ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل الى1.1% سنة 2018. وهذا يرجع إلى أن نيجيريا بلد منتج للنفط يسعى للحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة، فعليها أن تسعى إلى تجميع الأصول المالية من خلال زيادة فائض الحساب الجاري، فنيجيريا بلد لديه احتياجات استثمارية كبيرة فعليه استخدام مدخراته النفطية في استثمارات البنية التحتية إضافة إلى التغيير في العوامل التي تحرك الحساب الجاري.[1]

ثانيا: تحليل واقع النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018

عانى الاقتصاد النيجيري في السابق كثيرا على الرغم من غنى البلاد بالنفط بسبب عدم الاستقرار السياسي والبنية التحتية الغير كافية وسوء الإدارة الاقتصادية. وقد مر الاقتصاد النيجيري بمرحلة مهمة من الإصلاحات الاقتصادية.

1 - الاقتصاد النيجيري وبرامج الإصلاح الاقتصادي

في بداية الثمانينات واجه الاقتصاد النيجيري ظروف صعبة ناتجة عن صدمات خارجية تتمثل في انخفاض أسعار البترول. فالاقتصاد النيجيري يعتمد على صادرات البترول كمصدر للدخل، فالتدهور الحاد في الوضع الاقتصادي دفع الحكومة إلى إدخال قانون استقرار اقتصادي عام 1982 مع مشاركة ضئيلة للمؤسسات غير الحكومية. وفي سنة 1986 ثبتت الحكومة النيجيرية برنامج شامل للتكي يف الهيكلي وقد حددت أهدافه الرئيسية كمايلي:[2]

- الاعتماد على آليات السوق والقطاع الخاص في حل المشاكل الاقتصادية الأساسية

- إزالة التشوهات السعرية، وإعادة هيكلة وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد النيجيري لتخفيض الاعتماد على صادرات النفط والواردات، بالإضافة إلى زيادة النمو وتقليل التضخم.

[1] International monetary fund, IMF country report no.14/103,2013 Article IV consultation STAFF Report, press release and statement by the executive director for Nigeria,p60.

[2] عبد الحسين جليل ألغالبي، الإصلاح النقدي في نيجيريا و سياسة حذف الاصفار من النايرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 20، 2015، ص7.

وفي عام 1988 لم يكن هناك اتفاق دائم بين الحكومة النيجيرية والبنك الدولي حول سياسات التكييف الهيكلي. وبسبب الضغط على الحكومة النيجيرية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دفعها لاتخاذ إجراءات متشددة، واثر ذلك سلبا على كافة قطاعات الاقتصاد النيجيري. واستمر برنامج التكييف الهيكلي حتى 1993. وفي 1999 تم الالتزام بعملية تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير اقتصاد البلاد، وتعزيز التنويع وخصخصة المؤسسات العمومية بهدف دفع عجلة النمو والتنمية الوطنية الشاملة[1].

الجدول رقم (II-04): معدل التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2001

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
1981	20.9	1988	38.3	1995	72.8
1982	7.7	1989	40.9	1996	29.3
1983	23.2	1990	7.5	1997	3.5
1984	39.4	1991	13	1998	10
1985	5.5	1992	44.5	1999	6.6
1986	5.4	1993	54.2	2000	6.9
1987	10.2	1994	57	2001	18.8

المصدر: عبد الحسين جليل ألغالبي، الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 20، 2015، ص8.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا وانخفاضا حيث بلغت 39.4% سنة 1984 و 44.5% سنة 1992 وارتفعت إلى 54.2%سنة 1993. فقد عانى الاقتصاد النيجيري من ضغوط تضخمية، حيث بلغت ذروتها سنة1995 حوالي 72.8% وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

[1] عبد الحسين جليل ألغالبي، نفس المرجع السابق، ص7

جدول (Ⅱ-05): المؤشرات الاقتصادية في نيجيريا خلال الفترة 1998-2006.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بكلفةعوامل الإنتاج)	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	الناتج المحلي الإجمالي غيرالنفطي	معدل التضخم على أساس سنوي	عرض النقود M2 %	سعر الصرف نايرة/ دولار أمريكي	الاحتياطيات الخارجية (مليار دولار أمريكي)
1992-1998 متوسط	1.8	0.9	2.4	39.33	-	-	3.6
2001-1999 متوسط	2.5	2.9	3.8	10.4	35.00	102.3	8.4
2002	1.4	-11.66	8.0	12.22	21.66	121.3	7.7
2003	10.99	26.5	4.4	21.88	24.1	129.5	7.5
2004	6.1	3.5	7.4	10.00	14.0	133.5	17.00
2005	6.2	2.6	8.2	11.66	16.0	131.8	28.3
2006	5.1	-1.6	8.2	12.22	-	126.5	46.5

Source: Ngozi Okonjo-Iweala, Philip osafo-Kwaako, Nigeria's Economic Reforms Progress and challenges,Working paper,BrookingsGlobal,Economyand development, Washington, March2007, p11.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد تسارع للنمو في القطاعات غير النفطية ليصل إلى 8.2% سنة 2005 وزاد الإنتاج الزراعي إلى 7% وانخفض معدل التضخم إلى 21.88% سنة 2003 إلى 10% سنة 2004 لكنه ارتفع قليلا إلى 12.2% في نهاية سنة 2006. فقد كان الهدف الأساسي لإصلاح الاقتصاد الكلي هو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد النيجيري [1]، وتحسين تخطيط الميزانية وتنفيذها، وتوفير

[1] Ngozi Okonjo-Iweala, Philip osafo-Kwaako, Nigeria's Economic Reforms Progress andchallenges,Working paper,BrookingsGlobal,Economyand development, Washington, March2007, p09.

منصة للتنويع الاقتصادي المستدام والنمو غير النفطي. فكان الهدف الرئيسي هو فصل النفقات العامة عن عائدات النفط، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تراكم المدخرات الحكومية[1].

جدول رقم (II-06):المدخرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي ومعدل الادخار في نيجيريا 1996-2005

السنوات	المدخرات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي%
1996	134503.2	4135813.6	3.25
1997	177648.7	4300209.0	4.13
1998	200065.1	4101028.3	4.88
1999	277667.5	4799966.0	5.78
2000	385190.9	6850228.8	5.62
2001	488045.4	7055331.0	6.92
2002	592094.0	7984385.3	7.42
2003	655739.7	10136364.0	6.47
2004	797517.2	11673602.2	6.83
2005	1078330.1	10904983.1	9.89

Source:Ita joseph john and others, determinants of domestic savings rate in nigeria1970- 2008, journal of business management and organization behaviour,department of banking and finance, university of calabar,Nigeria.2010,p2.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة حيث بلغت 3.25% سنة 1996 ثم عرف ارتفاعا طفيفا في سنة 2002 حيث وصل 7.42%، ثم سنة 2005 ارتفع إلى 9.89% وهذا يرجع إلى الأداء الضعيف للنظام المصرفي في فترة التسعينات وما ترتب على ذلك من فقدان ثقة الجمهور. فهناك عدة عوامل كتفسيرات محتملة لانخفاض معدلات الادخار المحلي في نيجيريا

[1] Ngozi Okonjo-Iweala, Philip osafo-Kwaako, same as the previous reference, p10.

ومعظم البلدان الإفريقية، فيرى الكثيرون بأن تحرير الاقتصاد، بما في ذلك تحرير التجارة الى جانب انخفاض قيمة العملة المحلية، قد أدى إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع المعمرة. كذلك كان لتدفقات رأس المال، والإصلاحات المالية آثار تخفيف قيود السيولة، وقدمت الموارد اللازمة لزيادة الاستهلاك، ويركز البعض الآخر على زيادة الضرائب، والتي ربما تكون قد خفضت المدخرات الخاصة، والتي تعد مكونا رئيسيا للمدخرات الوطنية. فمن خلال إدخال نوع جديد من عقود العمل (الرواتب الموحدة) أدى إلى زيادة الدخل المتاح، ربما أدى هذا التغيير في نظام الأجور إلى زيادة الاستهلاك، كما قد يكون للازدهار النفطي أثر أيضا على تصور الدخل الدائم.[1]

2 - **الإصلاح النقدي والمصرفي في نيجيريا:** إن البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك النيجيرية تتسم بعدم الاستقرار وعدم القدرة على مواجهة التحديات، فقد حاولت الحكومة إصلاح الاقتصاد بأكمله. ومع بدء برنامج التكيف الهيكلي شهد القطاع المالي تغييرات جذرية تتمثل في الاعتماد على قوى السوق في تصميم وتنفيذ الشؤون النقدية والمصرفية وسياسات القطاع الخارجي. ونظرا لمقتضيات التطورات الاقتصادية الناشئة تمت المحافظة على تدابير الرقابة المباشرة وأدخلت آليات جديدة مثل صندوق الاستقرار للأوراق المالية الذي أدخل سنة 1990 لفترة مؤقتة والذي ألغي في الربع الأخير من عام 1998، وبالمقابل تم إدخال أذونات الخزينة الخاصة في 1999 وتوقفت عن العمل قبل نهاية عام 2000. وفي العقد الأول من الألفية الجديدة أدخلت الحكومة النيجيرية برنامج إصلاح اقتصادي(الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية) للحد من الآثار السلبية الناتجة عن التدخل الحكومي في الأداء الاقتصادي مع زيادة الثقة في نظام آليات السوق والإبداع في القطاع الخاص. فإصلاح القطاع المصرفي في نيجيريا غطى مجموعة من القضايا كان أبرزها سياسة دمج البنوك والتي كانت موجهة نحو تعزيز أداء البنوك من خلال رفع قاعدة رؤوس أموالها إما من خلال عمليات الدمج أو إعادة الرسملة. والتحرير المالي والمصرفي في الاقتصاد النيجيري التي بدأت مع تحرير أسعار الفائدة سنة 1987.[2]

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية للنمو الاقتصادي والادخار المحلي بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة1981-2018

عرض مقارنة نظرية تحليلية لمنحنيين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في كلا البلدين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018

[1]Ita joseph john and others, determinants of domestic savings rate in nigeria1970-2008, journal of business management and organization behaviour,department of banking and finance, university of calabar,Nigeria.2010,p3.

[2] عبد الحسين جليل ألغالبي، مرجع سبق ذكره، ص11.

الشكل رقم(II-04)إجمالي الادخار المحلي بالأسعا ر الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال 1981-2018

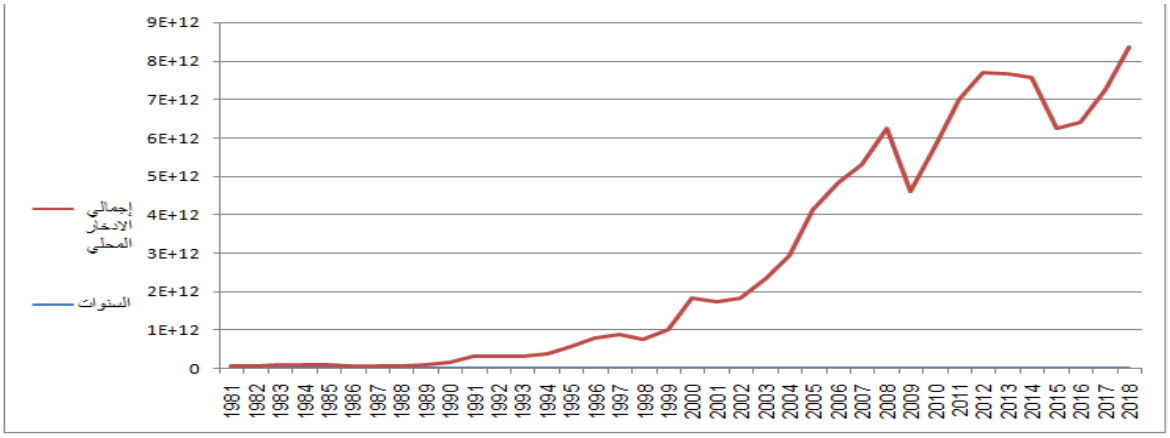

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

الشكل رقم(II-05)إجمالي الادخار المحلي بالأسعا ر الجارية للعملة المحلية في نيجيريا خلال 1981-2018

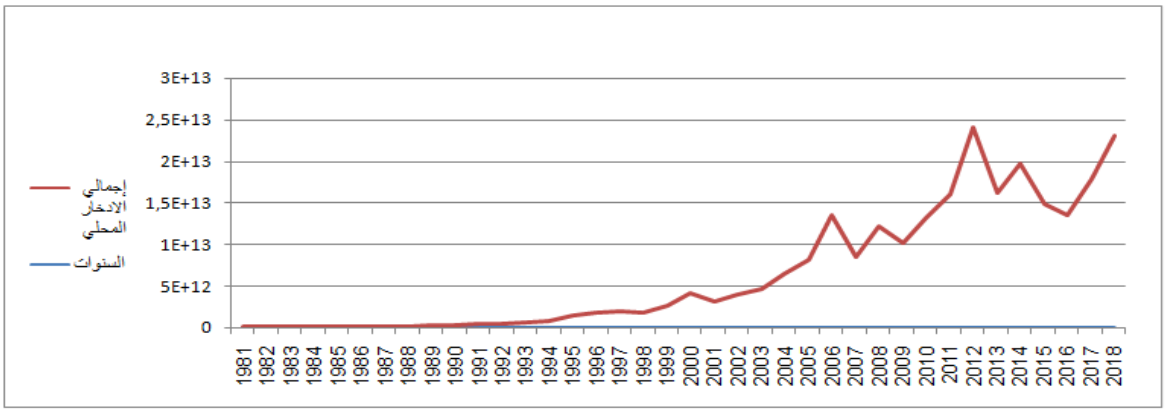

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنيين أعلاه أن الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1981-1990 عرف انخفاضا شديدا لأن الجزائر كانت تنتهج النهج الاشتراكي، والانخفاض في أسعار البترول خاصة سنة 1986.أما بالنسبة لنيجيريا فقد عرف الادخار المحلي انخفاضا شديدا في نفس الفترة وهذا راجع للضائقة المالية التي مر القطاع المالي.أما في الفترة 1991 -2000 نلاحظ أن الادخار المحلي في الجزائر عرف ارتفاعا طفيفا مع نهاية سنة 1990 وهذا راجع إلى إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، أما بالنسبة لنيجيريا عرف أيضا الادخار المحلي ارتفاعا طفيفا خلال نفس الفترة. أما خلال الفترة 2001 الى 2018فقد عرف الادخار المحلي انتعاشا وهذا راجع للتطور الملحوظ في أسعار النفط إلا انه عرف انخفاضا في

2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ثم عرف انتعاشا ليتراجع في سنة 2017 ثم عرف تطورا سنة 2018. أما بالنسبة لنيجيريا فقد عرف الادخار المحلي في نفس الفترة تذبذبا وهذا راجع لعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي.

الشكل رقم (II-06)إجمالي الناتج المحلي بالأسعا ر الجارية للعملة المحلية في الجزائر خلال 1981-2018

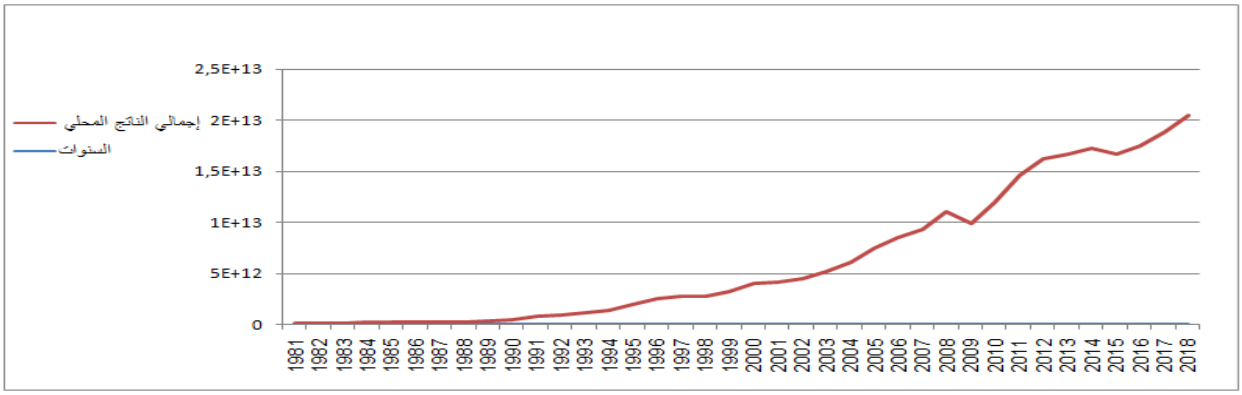

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

الشكل رقم (II-07)إجمالي الناتج المحلي بالأسعا ر الجارية للعملة المحلية في نيجيريا خلال 1981-2018

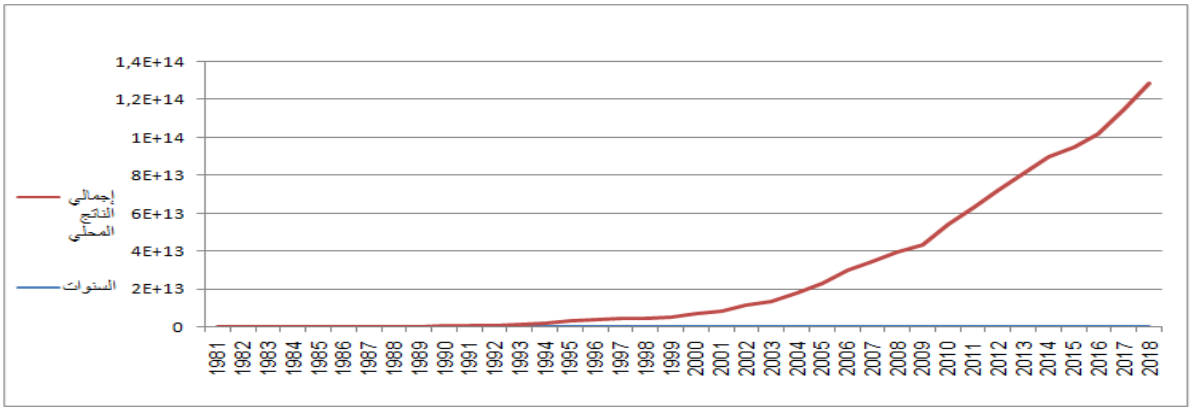

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنيين أعلاه إن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-1990 عرف انخفاضا شديدا وهذا راجع لانخفاض الادخار المحلي في هذه الفترة. أما خلال الفترة 1991-2018 عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وهذا راجع لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا انه عرف انخفاضا طفيفا خلال الفترة 2008-2009 وهذا راجع للأزمة المالية العالمية

سنة 2008، وهذا ما يعكس الارتبا ط الشديد للاقتصاد بتقلبات أسعار النفط، لان كلا البلدين يعتمدان على تصدير النفط .

المطلب الرابع: مفاهيم أساسية حول طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

في الدراسة القياسية سوف يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية التي تعتبر من أشهر وأكثر النماذج المستعملة في القياس الاقتصادي.

أولا: مفهوم طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS

هي طريقة تطبيق خط مستقيم على مجموعة من النقاط (xi yi) بحيث يكون مجموع مربعات الأخطاء أصغر ما يمكن وحتى يتم حل معادلة خط الانحدار: $y^{\wedge} = a + bX$ لابد من معرفة قيمة b حتى نتمكن من معرفة قيمة a وبالتالي المعادلة.[1]

ثانيا: فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)

تتمحور فرضيات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية اللازمة لتقدير معاملات نموذج الانحدار البسيط حول مايلي:

- ✓ قيم المتغير المستقل X تكون مستقلة، والافتراض هو أن معطيات المتغير قادرة على اظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع Y، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم، بمعنى$\sum(xi - \bar{x})2 \neq 0$

فعندما تكون هناك أخطاء في قياس المتغيرات المستقلة سيؤدي الأمر إلى خرق فرض استقلالية المتغيرات المستقلة مما يؤدي إلى أن تكون تقديرات المعالم متحيزة و غير متسقة.

- ✓ إن الخطأ العشوائي e_i يتبع التوزيع الطبيعي، وكنتيجة فان المتغير التابع y وتوزيع المعاينة لمعالم الانحدار تتبع أيضا التوزيع الطبيعي، بحيث يمكن إجراء الاختبارات لمعنوية المعالم.
- ✓ إن القيمة المتوقع للخطأ العشوائي مساوي للصفر أي $E(e_i)=0$
- ✓ تباين حد الخطأ العشوائي ثابت في كل فترة لكافة قيم X أي $E(e_i)^2 = s^2_e$
- ✓ القيمة التي يأخذها الخطأ العشوائي في فترة ما تكون غير مرتبطة أو متعلقة بقيمته في فترة أخرى، أي: $E(e_i,e_j)=0 \quad for \quad i \neq j \quad i,j=1,2.....n$

[1] سهيل أحمد سمحان، محمود حسين الوادي، مبادئ الإحصاء للاقتصاد والعلوم الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الأولى 2010م-1431هـ،ص 151.

وهذا التحقق من الفرضيات يكفل بأن تكون القيمة المتوسطة للمتغير التابع y تعتمد على x فقط وليس على e_i وهو أمر مطلوب للحصول على تقديرات كفوءة لمعاملات الانحدار واختبارات غير متحيزة لمعنوياتها[1].

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية المقارنة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 .

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة

أولا: البيانات:

يتناول هذا الجانب من البحث قياس اثر نمو الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018، حيث سيمثل نمو الادخار المحلي المتغير المفسر في النموذجين والذي تم استقاء بياناته من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم جلب بيانات الناتج المحلي الإجمالي الممثل للمتغير التابع في النموذجين من قاعدة بيانات البنك الدولي هي الأخرى، تم اخذ هذه القيم بالصيغة اللوغاريتمية، حيث :

- يرمز للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالصيغة اللوغاريتمية LnGDPALGE.
- يرمز للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بالصيغة اللوغاريتمية LnGDPNIGE.
- يرمز للادخار المحلي في الجزائر بالصيغة اللوغاريتمية LnSAVALGE.
- يرمز للادخار المحلي في نيجيريا بالصيغة اللوغاريتمية LnSAVNIGE.

الجدول رقم(Ⅱ-07): توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة1981-2018

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
LnGDPALGE	1.17^{E}+13	3.78^{E}+12	1.90^{E}+ 13	6.82^{E}+12
LnSAVALGE	2.80^{E}+12	2.95^{E}+12	8.38^{E}+12	6.96^{E}+ 10
LnGDPNIGE	3.54^{E}+13	1.88^{E}+13	7.05^{E}+13	1.62^{E}+13
LnSAVNIGE	6.46^{E}+12	7.35^{E}+12	2.40^{E}+13	9.43^{E}+10

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و باستخدام برنامج Eviews 12.

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية و إدارة الأعمال مع استخدام برنامج SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2009،ص 220،221

ثانيا: تحديد النموذج المقترح ومنهجية الدراسة:

1. تحديد النموذج المقترح

في دراستنا لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي اخترنا دولتين للدراسة الجزائر ونيجيريا ولقد كان اختيارنا لهاتين الدولتين متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جهة، وتشابه هيكل الصادرات بالنسبة للبلدين من جهة أخرى. والمعطيات مأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي واختيرت فترة الدراسة من سنة 1981 الى2018. .والنموذج هو على الشكل التالي:

دالة الادخار في الجزائر $GDPALGE = C(1) + C(2) * SAVALGE$

دالة الادخار في نيجيريا $GDPNIGE = C(1) + C(2) * SAVNIGE$

حيث:

$GDPALGE$ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

$GDPNIGE$ الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا

$SAVALGE$ الادخار المحلي في الجزائر

$SAVNIGE$ الادخار المحلي في نيجيريا

2. **منهجية الدراسة:**

سيتم تقدير النموذجين الجزائري والنيجيري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ثم القيام بالاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة تحضيرا لاختبار النموذج اقتصاديا، وبعدها يتم مقارنة معلمات النموذجين للخروج بنتائج حول دراسة المقارنة القياسية.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الجزائر خلال الفترة1981-2018

أولا: دالة الادخار المحلي (الجزائر)

1. النموذج الأول $GDPALGE = (1) + C(2) * SAVALGE$

جدول رقم (II-08) نتائج التقدير لأثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

Variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob.
C	8.22E+12	1.99E+11	41.29556	0.0000
SAALG	1.246025	0.049320	25.26422	0.0000
R-Squared	0.946610	Meandependent var		1.17E+13
Adjusted R-squared	0.945127	S.D.dependent var		3.78E+12
S.E of regression	8.85E+11	Akaike info criterion		57.90722
Sumsquaredresid	2.82E+25	Schwarz criterion		57.99341
Log likelihood	-1098.237	Hannan-Quinn criter		57.93788
F-statistic	638.2807	Durbin-Watson stat		0.695169
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الطالبتين باستخدام برنامجeviews12

وبالتالي فالنموذج المقدر هو $\mathrm{GDPALG}E = 8.22441395778 + 1.246025 * SAVALGE$

الميل الحدي للادخار غير مطابق للنظرية الاقتصادية فيبدو أن النموذج غير ملائم اقتصاديا لكن قبل ذلك لنقم بتمثيل سحابة النقاط للتأكد من الشكل الدالي للنموذج:

الشكل رقم(II-08) الشكل الدالي لنموذج الدراسة في الجزائر

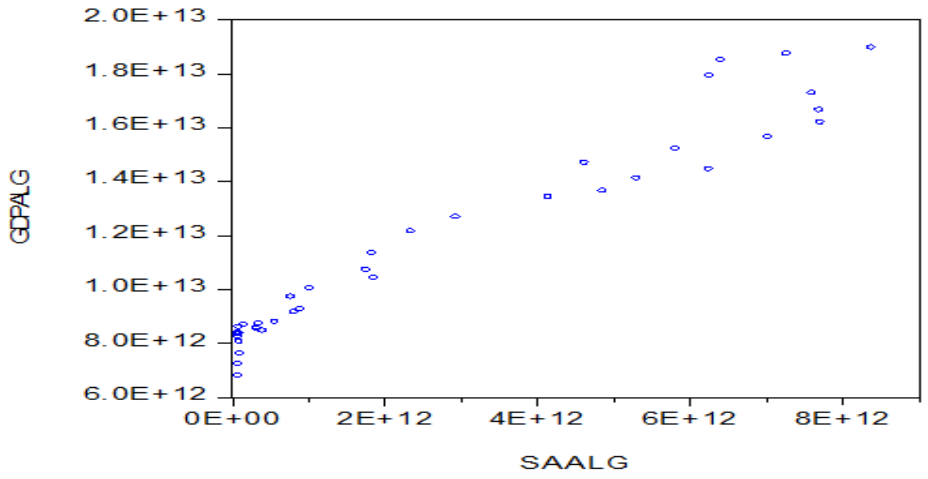

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج EXEL

من الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة ليست خطية تماما لذلك نلجأ للتحويل اللوغاريتمي فيصبح النموذج يكتب على النحو التالي:

$$LnGDPALGE = C(1) + C(2) * LnSAVALGE$$

جدول رقم(Ⅱ-09) نتائج التقدير للتحويل اللوغاريتمي لدالة الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

Variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob.
C	25.48428	0.289133	88.14022	0.0000
LSAALG	0.165072	0.010449	15.79826	0.0000
R-Squared	0.873943	Meandependent var		30.04297
Adjusted R-squared	0.870441	S.D.dependent var		0.312618
S.E of regression	0.112525	Akaike info criterion		-1.480094
Sumsquaredresid	0.455824	Schwarz criterion		-1.393905
Log likelihood	30.12179	Hannan-Quinn criter		-1.449429
F-statistic	249.5851	Durbin-Watson stat		0.146781
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12

وبالتالي فالنموذج المقدر هو:

$$LnGDPALGE = 25.4842803433 + 0.165071673644 * LnSAVALG$$

2. **النموذج الديناميكي:** مصطلح ديناميكي يميز كل فترة زمنية (t) على حدة وليس كل المدة الزمنية التي يشملها النموذج. فالنموذج القياسي يوصف بأنه ديناميكي إذا كان يأخذ بعين الاعتبار، في كل فترة زمنية (t)القيمة الحالية والماضية للمتغيرات المستقلة التي يتكون منها. وهناك نوعان أساسيان من النماذج الديناميكية الاقتصادية: النموذج ذاتي الانحدار والنموذج ذو فترة الإبطاء الموزعة.فكلا النوعان يتميزان باحتوائهما على القيمة السابقة للتغيرات التي يتكونان منها، بالإضافة إلى القيم الجارية لهذه المتغيرات. وتقدير النماذج الديناميكية لها خصوصياتها، أولا لا يمكن تقدير معاملات هذين النموذجين باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك لأن هذا سوف يؤدي إلى الإخلال ببعض الافتراضات التي بنيت عليها هذه الطريقة، ثانيا يجب على الباحث حل مسألة اختيار فترة الابطاء وتحديد هيكلها، ثالثا توجد علاقة متبادلة بين النوعين من النماذج الديناميكية المشار اليها.[1]

$$LnGDPALGE = C(1) + C(2) * LnSAVALGE + C(3) * LnGDPALGE(-1)$$

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر،2011، ص303-304.

جدول رقم (II-10) نتائج تقدير النموذج الديناميكي

Variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob.
C	1.423007	0.781012	1.822005	0.0773
LSAALG	0.011420	0.005313	2.149518	0.0388
LGDPALG(-1)	0.943004	0.030465	30.95356	0.0000
R-Squared	0.995420	Meandependent var		30.05628
Adjusted R-squared	0.995151	S.D.dependent var		0.305820
S.E of regression	0.021296	Akaike info criterion		-4.783026
Sumsquaredresid	0.015419	Schwarz criterion		-4.652411
Log likelihood	91.48598	Hannan-Quinn criter		-4.736978
F-statistic	3695.140	Durbin-Watson stat		1.137405
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12

3. الاختبار الإحصائي، القياسي والاقتصادي للنموذج المقدر

بعد تقدير معلمات النموذج القياسي للعلاقة بين الادخار المحلي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018، سيتم اختبار هذا النموذج من الناحية الاقتصادية ومدى توافقه مع النظريات الخاصة بهذه العلاقة ثم اختبار النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

يبدو أن معاملي النموذج المقدر معنويان إحصائيا و اقتصاديا لكن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي والذي يمكن إرجاعه إلى مشكل وجود ديناميكي.

أ. اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

وهنا سيتم اختبار النموذج وفحص قدرته على اجتياز بعض الاختبارات الأساسية

- **اختبارt لمعنوية معالم النموذج المقدر**

وهنا يتم اعتماد اختبار ستيودنت لفحص معنوية المعالم المقدرة، فمن خلال النتائج المتوصل إليها ومن خلال قيمة الاحتمال p-value والتي جاءت أقل من 1% مايعني أن احصاءة t المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية ، ويؤكد وجود علاقة معنوية بين الادخار والنمو الاقتصادي خلال 1981-2018 إذن النموذج ككل له معنوية.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج :**

جاءت قيمة معامل التحديد R^2=0.873 وهذا ما يوضح ارتباط بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي بمعنى أن الادخار المحلي يفسر 87% من التغيرات الحاصلة في النمو و 13% المتبقية تعزى إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في هذا النموذج.

- **اختبار التباين(اختبار فيشر)**

وهنا يتم اعتماد قيمة الاحتمال والتي جاءت أقل من 1% والذي يؤكد وجود علاقة معنوية بين الادخار المحلي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1981-2018 وهذا يرجع إلى معنوية النموذج بشكل عام.

ب. اختبار النموذج من الناحية القياسية

اختبار الارتباط الذاتي (Durbin h): بما أن النموذج يحتوي على فترات إبطاء فانه لا يمكن إجراء اختبار ديربن واتسن وسيتم تعويضه باختبارDurbin.h.

حساب قيمة ديربن h:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{n}{1 - var(\hat{\beta})}} = \left(1 - \frac{1}{2}1.37405\right)\sqrt{\frac{37}{1 - (0.005313)^2}} = 1.90$$

H_0 :فرضية العدم

H_1:الفرضية البديلة

القيمة المحسوبة تساوي 1.90

بما أن القيمة المحسوبة تنتمي إلى المجال [-1.96، 1.96] اذن نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فالنموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي. وعليه فان النموذج جيد إحصائيا واقتصاديا ويمكن تحليله اقتصاديا ويكتب كما يلي:

$$LnGDPALGE = 1.42300742001 + 0.0114204601293 * LnSAVALGE + 0.943003848928 * LnGDPALGE(-1)$$

جـ . اختبار النموذج اقتصاديا

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن الادخار المحلي يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في الجزائر. فزيادة الادخار المحلي بوحدة واحدة يرفع الناتج المحلي بـ 0.165 وحدة.هذه النتيجة المتوصل إليها تتماشى مع النظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018

ثانيا: دالة الادخار(نيجيريا)

1. **النموذج الثاني:** $GDPNIGE = C(1) + C(2) * SAVNIGE$

جدول رقم (Ⅱ-11)نتائج التقدير لأثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا

Variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob.
C	1.26E+18	3.01E+17	4.185317	0.0002
SANIG	2.597840	0.311223	8.347206	0.0000
R-Squared	0.659336	Meandependent var		2.87E+18
Adjusted R-squared	0.649873	S.D.dependent var		2.41E+18
S.E of regression	1.42E+18	Akaike info criterion		86.48806
Sumsquaredresid	7.29E+37	Schwarz criterion		86.57425
Log likelihood	-1641.273	Hannan-Quinn criter		86.51872
F-statistic	69.67584	Durbin-Watson stat		1.214091
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعدادا الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12

النموذج المقدر هو $GDPNIGE = 1.26035380373 + 2.59784006695 * SAVNIG$

الميل الحدي للادخار غير مطابق للنظرية الاقتصادية فيبدو أن النموذج غير ملائم اقتصاديا. نقوم بتمثيل سحابة النقاط للتأكد من الشكل الدالي للنموذج.

الشكل رقم(Ⅱ-09) الشكل الدالي لنموذج الدراسة في نيجيريا

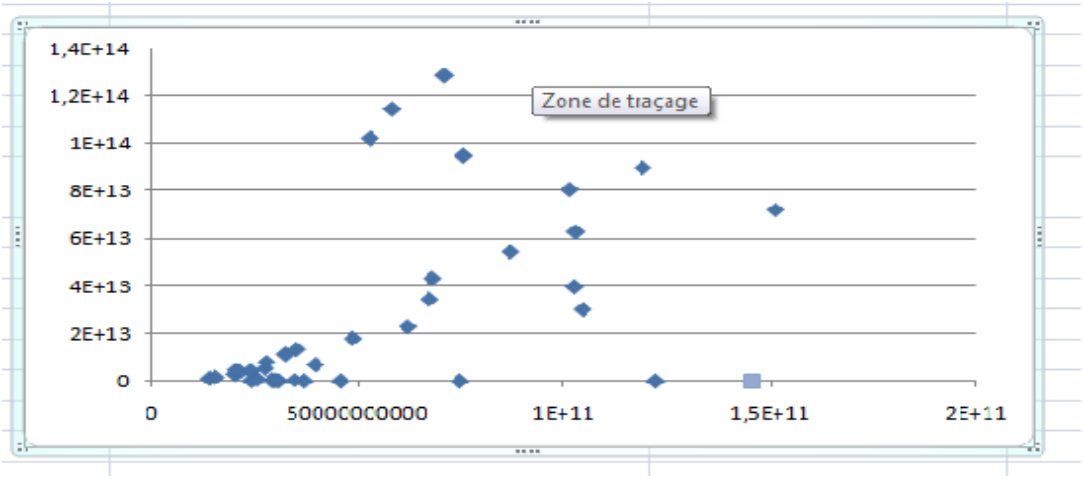

المصدر: من إعداد الباحثتين

والذي يبدو انه غير خطي لذلك نلجأ للتحويل اللوغاريتمي للنموذج فيصبح النموذج يكتب على النحو التالي: $LnGDPNIGE = C(1) + C(2) * LnSAVNIGE$

جدول رقم (Ⅱ-12) نتائج التقدير للتحويل اللوغاريتمي لدالة الادخار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا

Variable	coefficient	Std Error	t-statistic	Prob.
C	13.64006	1.885085	7.235780	0.0000
LSANIG	0.712695	0.050657	14.06914	0.0000
R-Squared	0.846115	Meandependent var		39.73399
Adjusted R-squared	0.841840	S.D.dependent var		5.225759
S.E of regression	2.078248	Akaike info criterion		4.352123
Sumsquaredresid	155.4881	Schwarz criterion		4.438312
Log likelihood	-80.69034	Hannan-Quinn criter		4.382788
F-statistic	197.9408	Durbin-Watson stat		2.620101
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعدادا الباحثتين باستخدام برنامج Eviews12

النموذج المقدر $LnGDPNIGE = 13.6400584227 + 0.712694553186 * LnSAVNIGE$

2. الاختبار الإحصائي، القياسي والاقتصادي للنموذج المقدر

سيتم اختبار النموذج وفحص قدرته على اجتياز بعض الاختبارات الأساسية

أ. اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

وهنا سيتم اختبار النموذج وفحص قدرته على اجتياز بعض الاختبارات الأساسية

- **اختبارt لمعنوية معالم النموذج المقدر**

وهنا يتم اعتماد اختبار ستيودنت لفحص معنوية المعالم المقدرة، فمن خلال النتائج المتوصل إليها ومن خلال قيمة الاحتمال p-value والتي جاءت أقل من 1% مايعني أن احصاءة t المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية ، ويؤكد وجود علاقة معنوية بين الادخار والنمو الاقتصادي خلال 1981-2018 إذن النموذج ككل له معنوية.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج :**

جاءت قيمة معامل التحديد $R^2=0.873$ وهذا ما يوضح ارتباط بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي بمعنى أن الادخار المحلي يفسر 87% من التغيرات الحاصلة في النمو و 13% المتبقية تعزى إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في هذا النموذج.

- **اختبار التباين(اختبار فيشر)**

وهنا يتم اعتماد قيمة الاحتمال والتي جاءت أقل من 1% والذي يؤكد وجود علاقة معنوية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2018 وهذا يرجع إلى معنوية النموذج بشكل عام.

ب. اختبار النموذج من الناحية القياسية

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**

يتم اختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى باستخدام جدول إحصائية ديربن واتسون عند مستوى معنوية 5% لعدد مشاهدات n=38 و k=1 عدد المعلمات للمتغيرات المفسرة.

الشكل رقم(Ⅱ-10) اختبار درين واتسون للارتباط الذاتي

0	dl=1,43	du=1,54	2	4-du=2,46	4-dl=2,57	4
	p<0	؟	p=0	p=o	؟	p>0
	ارتباط ذاتي سالب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي موجب

المصدر: من إعداد الباحثتين

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة $D.W_{cal}$ المحسوبة=2.62 تقع ضمن منطقة ارتباط ذاتي موجب وبالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

يبدو أن معاملي النموذج المقدر معنويان إحصائيا واقتصاديا وبقية الاختبارات الإحصائية جيدة.

ج. اختبار النموذج اقتصاديا

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن الادخار المحلي يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في نيجيريا. فزيادة الادخار المحلي بوحدة واحدة يرفع الناتج المحلي بـ 0.712 وحدة.هذه النتيجة المتوصل إليها تتماشى مع النظرية الاقتصادية.

المطلب الرابع: المقارنة بين نتائج الدراسة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 ومناقشتها

بعد قياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا توصلنا إلى وجود علاقة ايجابية بين الادخار المحلي والناتج المحلي الإجمالي في كلا الدولتين خلال الفترة 1981-2018.

فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ أن الاقتصاد النيجيري يستفيد وبشكل كبير من المدخرات المحلية فالتغير بوحدة واحدة في الادخار المحلي من شأنه رفع النمو الاقتصادي النيجيري ب 0.712 وحدة، وهذه نسبة جيدة مقارنة بالجزائر، إذ أن التغير بوحدة واحدة في الادخار المحلي بالجزائر يرفع النمو الاقتصادي الجزائري بـ0.165 فقط ما يعني أن النموذج النيجيري يتفوق بـ 4 أضعاف على النموذج الجزائري.

الآثار الايجابية للادخار المحلي على النمو الاقتصادي مقارنة بالنموذ ج الجزائري المقدر، وهذه أثار ايجابية للادخار المحلي على النمو الاقتصادي مقارنة بالنموذج الجزائري المقدر، وهذا قد يعود لعدة أسباب والتي نذكر منها على سبيل التعليل لا الحصر: الإصلاح النقدي والمصرفي في نيجيريا.

أما من الناحية الإحصائية فان بقية الاختبارات كانت جيدة واجتازها النموذج بنجاح هذا ما يؤهله للتحليل الاقتصادي.

فالدراسات السابقة رغم اختلاف أدوات القياس الاقتصادي لها إلا أن أغلبها توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته هذه الدراسة في كل من الجزائر ونيجيريا.

انتهجت الجزائر إصلاحات وبرامج تنموية والتي تضمنت دعم إصلاحات المنظومة المالية وسعر الصرف والتجارة الخارجية بالإضافة إلى الإصلاحات الفلاحية والصيد البحري والأشغال العمومية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كما انتهجت نيجيريا الإصلاح الاقتصادي والمصرفي الذي شمل سياسة دمج البنوك والتحرير المالي والمصرفي في الاقتصاد النيجيري بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. فقد اصطدمت هذه الإصلاحات بأزمات اقتصادية عالمية التي كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا راجع لاعتماد الجزائر في إيراداتها على المحروقات.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا، من خلال إتباع المسار التنموي في الجزائر ونيجيريا. بالإضافة إلى المخططات والإصلاحات التي اعتمدتها كل من الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018 كما تم توضيح تقلبات الادخار المحلي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر ونيجيريا، مع القيام بدراسة قياسية مقارنة لأثر الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981-2018، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS). وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وطردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ونيجيريا.وأن أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في نيجيريا له أثر ايجابي قوي مقارنة بالجزائر.

خاتمة

خاتمة

لقد حظي الادخار بأهمية بالغة في الماضي والحاضر معا، ونجد ذلك من خلال التباينات والاختلافات التي حصلت بين مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية من حيث مفهومه والعوامل المؤثرة عليه، وقد أجمعت هذه المدارس على أن الادخار ضروري لتوفير رؤوس الأموال لتنفيذ البرامج الاستثمارية لإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي. لذا فان المدخرات المحلية تعد أمرا ضروريا وحيويا لتحقيق معدل نمو اقتصادي. وجاءت هذه الدراسة لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981–2018، وذلك بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للادخار المحلي من خلال تعريفه وعناصره والعوامل المؤثرة عليه، وكذلك الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي من خلال مفهومه وأنواعه وطرق قياسه والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، ثم التطرق إلى العلاقة النظرية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي إلى جانب مسح لبعض الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية حول هذا الموضوع ومساهمة الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب التطبيقي القياسي، حيث تم تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981–2018 ، وتقدير العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS. ومناقشة النتائج لنموذجي الدراسة والمقارنة بينهما.

نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- من خلال هذه الدراسة نؤكد صحة الفرضية الأولى الادخار المحلي يؤثر ايجابي ا على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ونيجيريا.
- كما نؤكد صحة الفرضية الثانية توجد علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ونيجيريا.
- الزيادة في الادخار المحلي بوحدة واحدة تؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.165 في الجزائر.
- الزيادة في الادخار المحلي بوحدة واحدة تؤدي إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.712 في نيجيريا.
- للادخار المحلي أثر ايجابي قوي في النموذج النيجيري مقارنة بالنموذج الجزائري .
- يلعب الادخار المحلي دورا مهما في تكوين رأس المال وبالتالي تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

- جاءت نتائج هذه الدراسة لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا متوافقة مع دراسة Ahmed sellami, Abdelhak bentafat,Amal rahmane بعنوان قياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة لهزيل طارق ولجلط إبراهيم بعنوان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث توصلت الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.
- وتعارضت هذه الدراسة مع دراسة (Nwanne T.F.I.ph.D, Titus Freeman) بعنوان تأثير المدخرات والاستثمار على النمو الاقتصادي في نيجيريا، بحيث توصلت الدراسة إلى أن التغير في حركات المدخرات المحلية الإجمالية له أثر سلبي على التغير في النمو الاقتصادي في نيجيريا.

توصيات الدراسة

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة التوصيات التالية:

- يجب الاهتمام بجميع القطاعات خارج المحروقات وذلك للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي.
- تشجيع الادخار العائلي والحكومي لدفع عجلة الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- ضرورة الاهتمام بالسياسة المالية لتحسين مستوى الادخار المحلي من خلال توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الحكومية في القطاعات المنتجة والمحفزة للدخل، في سبيل مساهمة تلك القطاعات في زيادة الناتج المحلي .
- ضرورة الاهتمام بتطوير وإصلاح الجهاز المصرفي لكونه الجهاز الفعال في تعبئة الودائع الادخارية بشرط تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي، كون أن البلدين يدينان بالإسلام.
- توعية العائلات والمواطنين بأهمية الادخار ودوره في تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- ضرورة توجيه نسبة أعلى من الاستثمارا ت لقطاعي الزراعة والصناعة للرفع من إنتاجية القطاعين ومساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع استثمارات البنية التحتية والحفاظ عليها في نيجيريا.
- دعم وتقوية المؤسسات المحلية والعمل على معالجة الاضطرابات السياسية في نيجيريا.
- توسيع نطاق الإصلاحات في نيجيريا والتركيز على القطاعات الغير نفطية وزيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي.
- الاهتمام بالتنمية المستدامة في نيجيريا والجزائر على حد سواء والتخلي التدريجي على الريع البترولي الناضب واحتساب حقوق الأجيال القادمة منه.

آفاق الدراسة

تطرح هذه الدراسة آفاقا مستقبلية ونذكر منها مايلي:

- توسيع النموذج ليشمل جميع المتغيرات التي لها علاقة بالادخار المحلي وتؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول إفريقيا.
- دراسة العلاقة بين الادخار المحلي و التمويل الخارجي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية.
- دراسة لآليات تطوير وتنمية الادخار المحلي في الجزائر ودول نامية أخرى.
- استخدام نموذج بانل لقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول نامية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

➢ المصادر باللغة العربية

أ/ الكتب

1.أحمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2006 .

2.بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه، الجزائر،2014.

3.سهيل أحمد سمحان، محمود حسين الوادي، مبادئ الإحصاء للاقتصاد والعلوم الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى،2010م-1431هـ.

4.عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2009.

5.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السابعة،2008.

6.محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، الطبعة الأولى،2009.

7.مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر،2011.

ب/الرسائل والأطروحات الجامعية

8.زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة،2018-2019.

9.زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

10.طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، نخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2016-2017.

11.عبد الجليل هجيرة،العوامل المؤثرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر2016-2017.

12.فتحي أحمد علي أدم, أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (1990-2013)، بحث لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا, قسم الاقتصاد التطبيقي, 2015.

13.كبير مولود, الإدخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1970-2012), أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير, قسم العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية, جامعة محمد بوضياف المسيلة, السنة الجامعية 2016-2017.

14.خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2011-2012

15.صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية الدكتورالية للاقتصاد و التسيير، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،2012-2013.

16.قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2015، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2017-2018.

17.مقلاني عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2012،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014-2015.

ج/المجلات والمقالات

18.أحمد سلامي وآخرون، محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970-2015)، مجلة الباحث،عدد 17،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، الجزائر،2017.

19.أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، العدد11، 2012.

20.بن خليف طارق, أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2012, مجلة دفاتر اقتصادية, المجلد 7 العدد 2 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.جامعة زيان عاشور، الجلفة،2016.

21.بن سعدة بلول ، دراسة السببية بين الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ،جامعة المدية (الجزائر)، مجلد 06، عدد01، 2020.

22.بوشارب ناصر،خزار راضية اسمهان،انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2019 على التشغيل والبطالة في الجزائر،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، المجلد 04-العدد01، جوان2019.

23.تليلي بشير، بوخاري عبد الحميد، قياس مدى مساهمة الادخار المحلي في زيادة الاستثمارات المحلية في الجزائر 1994-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة غرداية ، المجلد17،العدد25 ،.2021

24.حولية يحي، بلعربي عبد القادر، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، العدد الأول،2013.

25.دحو محمد, صديقي أحمد, أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985 - 2017, مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, المجلد 08, العدد 04, جامعة أدرار، 2019.

26.عبد الحسين جليل ألغالبي، الإصلاح النقدي في نيجيريا وسياسة حذف الاصفار من النايرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 20، 2015.

27.عبد اللاوي ليندة، ثقافة الادخار في الأسرة الجزائرية، مجلة الصورة والاتصال،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تلمسان، العدد07 ،2014.

28.عدوان رشيد، مولحسان أيات الله، تطور الادخار الحكومي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد04، باتنة، جوان2013.

29.عياد السعدي، العرباوي منال، محددات السلوك الادخاري في الجزائر والعوامل المؤثرة (دراسة قياسية للفترة–1990–2016)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكادمية، العدد1، الجزائر.

30.كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، سبتمبر.2005

31.لهزيل طارق, لجلط إبراهيم, أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة1980–2017, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد 04 العدد02, تيسمسيلت(الجزائر), 2020.

32.ليندة عبد اللاوي ،الادخار بين الثقافة والسياسة الحياتية مقاربة انتروبولوجية، مجلة انتروبولوجية الأديان، جامعة تلمسان، العدد20، 2020.

33.محمود أحمد الميتم, أماني صلاح محمود المخزنجي أثر الإدخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر), المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة دمياط، كلية التجارة، يناير2020.

34.مصطفى جاب الله ، تقدير العلاقة بين الادخار المحلي و احتياطي الصرف الأجنبي حالة الجزائر 1990–2012 ، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر،العدد8 ،جوان 2015

35.مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990–2014، مجلة الدراسات المالية ولمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي،الجزائر،العدد السابع،2016.

د/المواقع الالكترونية

36.مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي تاريخ الاطلاع 2021/04/12
www.Worldbank.com

- **المصادر باللغة الانجليزية**

A/Journals

37.Ahmed sellami, abdelhak ben tafat , amal rahmane , measuring the impact of domestic saving on economic growth in Algeria using ARDL model , African journals online (AJOL), vol 36, no4, 2020.

38.Akinbobola temidayo , Ibrahim taiwo, descriptive analysis of savings growth in Nigeria economic (1970 – 2006) , journal of economics and sustainable development , vol 2 no 7 obafemi awolowo university , ILE .TFE , Nigeria, 2011.

39.Anthony siaw and others revising domestic saving and economic growth analysis in Ghana , scientific publishing , Ghana , 2017.

40.Artur ribaj and fitim mexhuani , the impact of savings on economic growth in a developing country (the case of Kosovo) , journal of innovation and entrepreneur ship, faculty of economic, university of Tirana , Albania , 2021.

41.Dhanya jagadeesh, the impact of savings in economic growth: an empirical study based on Botswana. International journal of research in business studies and management, volume 2,ISSUE 9 ,department of entrepreneurship , baisa go university ,Gaborone , Botswana.

42.Emmanuel anoruo, Yusuf ahmed , causal relationship between domestic savings and economic growth : evedence from seven African countries ,African development review , revue africaine de development , volume 13 ISSUE 2, 2001.

43.EZe,onyebuchi Michael , nwigboji Emmanuel , granger causality between private domestic savings and economic growth in Nigeria : toda – yamamoto approach , journal of economic and sustainable development vol 7 n24 department of economics , ebonyi state university , abakaliki ebonyi state , Nigeria 2016.

44.Gungor turan , olesia gjergji , what is the impact of savings on growth? , the case of a small open economy (Albania) Mediterranean journal of social sciences , vol 5 ,no 13 . 1014.

45.Ilugbemi and others , the effects of macroeconomic variables ,savings , investment gap on economic growth in Nigeria (1981-2016), international journal of innovative research and advanced studies (IJIRAS) , volume 6 ,ISSUE5 ,department of banking and finance the federal polytechnic ado ekiti , 2019.

46.Ita joseph john and others, determinants of domestic savings rate in nigeria1970-2008,journal of business management and organization behaviour,department of banking and finance, university of calabar,Nigeria.2010.

47.Joseph chukwudi odionye and others, savings and economic growth nescus : evidence from Nigeria , developing country studies, vol 6 no 4 , Nigeria, 2016.

48.Lawrence E.U dousoro and others, dynamic analysis of savings and economic growth in Nigeria, journal of agriculture and social research , vol 13 no 2 .2013.

49.Mathias A.chuba , Wilson ebhotemhen, savings , investment and economic growth nexus in Nigeria , journal of economics and sustainable development ,department of economics, achievers university , vol 10. no 14 , Nigeria .2019.

50.Md , zamilur rahman , jannatul ferdaus , impacts of domestic savings and domestic investment on economic growth : An empirical study for Pakistan , journal of social economics research , Bangladesh , vol 8 no 1 .2021.

51.Ngozi Okonjo−Iweala, Philiposafo−Kwaako, Nigeria's Economic Reforms Progress and challenges, Working paper,BrookingsGlobal,Economyand development, Washington, March2007, p11.

52.Nhung thi kim and others , impact of domestic savings on economic growth of Vietnam , asian journal of economic modeling, faculte of economics and business administration, Vietnam, 2017.

53.Nicolas M,odhiambo ,savings and economic growth in south Africa amultivariate causality test, journal of policy modeling volume 31 , ISSUE 5 , 2009.

54.Nurudeen Abu. saving –economic Growth nexus in Nigeria 1970-2007 : granger causality and co- integration analyses, journal review of economic and business studies (REBS), Editura universitatu ,"alescandru loan cuza " din lasi , 2010.

55.Nwanne ,T,F,I,PH, international journal of small business and entrepreneurship research vol 2, no 4, department of accounting finance, faculty of management and social sciences, godfreyokoy, universite, Enugu , 2014.

56.Qaied Abdullah abdurrahman alsadaee , the impact of domestic saving and foreign direct investment on economic growth empirical stady in case of Yemen (1990-2012) , research paper from master thesis , January 2014.

57.Reza najarzadeh , Michael reed and mona tasan , relationship between savings and economic growth : the case for Iran the period 1972-2010 ,journal of international business and economics , vol 2 no 4 2014.

58.Richardson kojo edeme , innocent ifelunini , savings , inflation and economic growth linkage: A Re-examination with Nigeria data (1980 – 2013) journal of investment and management, department of economics, faculty of social science, university of Nigeria, 2015.

59.Stephen egoro A. obah daddy obah , impact of national savings on economic growth in Nigeria (1990-2015) IIARD international journal of economics and business management , vol 3 no 4 department of finance and accountancy , Nigeria delta university , 2017.

60.Talent zinyurugwi, Alexander mapfumo , investigating the relationship between domestic savings and economic growth in Zimbabwe (1980-2015) , afro asian journal of social sciences, Zimbabwe university , volume 07. No 04 , 2016.

61.Yaya keho , relationship between savings and economic growth in cote d'ivoire , international journal of economics and financial ISSUES , ecole nationale superieure de statistique et d'economie appliqué , Abidjan 08 , cote d'ivoire , 2019.

62.Zelalem adugnaw welela , analysis of the nescus between gross domestic saving and economic growth in Ethiopia : evidence from todo yamamoto causality approach (1976-2017) , journal of economics and sustainable development bank of Ethiopia research officer , vol9 no 19 ,2018.

B/Reports

63.International monetary fund, IMF country report no.14/103,2013 Article IV consultation STAFF Report, press release and statement by the executive director for Nigeria.

64.Nigeria IMF country report no.14/103,April 2014.

ملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا خلال الفترة 1981–2018، وذلك من الناحية النظرية ثم من الناحية التطبيقية. باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي قوي للادخار المحلي على النمو الاقتصادي في نيجيريا مقارنة بالجزائر خلال فترة الدراسة، كما توصي هذه الدراسة إلى تشجيع الادخار بشتى أشكاله من أجل دعم الاستثمار الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الادخار المحلي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد النيجيري، طريقة المربعات الصغرى العادية.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of domestic savings on economic growth, a comparative study between Algeria and Nigeria during the period 1981-2018 from a theoretical and empirical analysis approach. In order to estimate the relationship between the studied variables; the study relied on using the of ordinary least squares method (OLS). The study concluded that there exists a strong positive impact of domestic savings on economic growth in Nigeria compared to Algeria during the study period. This study also recommends encouraging savings in all its forms in order to support investment that contributes to increase economic growth in both countries.

Keywords: Domestic saving, Economic growth, Algerian economy, Nigerian economy, Ordinary least squares method (OLS).